تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقًا لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) في ضوء قواعد حوكمة الشركات

د/ على محمود مصطفى خليل
مدرس بقسم المحاسبة
كليـــة التجارة – جامعة بنهـــا

د/ منى مغربي محمد إبراهيم
مدرس بقسم المحاسبة
كليـــة التجارة – جامعة بنهـــا

تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة طبقًا لمعيار التقرير المالي الدولى رقم (١٣) في ضوء قواعد حوكمة الشركات

د/ على محمود مصطفى خليل
مدرس بقسم المحاسبة
كليـــة التجارة – جامعة بنهـــا

د/ منى مغربى محمد إبراهيم
مدرس بقسم المحاسبة
كليـــة التجارة – جامعة بنهـــا

ملخص البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث في دراسة مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة وفقًا لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) – الذى تم تطبيقه إبتداءً مـــن ١ ينـــاير ٢٠١٣ – وذلك في ضوء قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصـــر العربيـــة الصـــادرة عـــن مركـــز المديرين المصريين التابع لوزارة الاستثمار في فبراير ٢٠١١. وقد اعتمد الباحثـــان علـــى اختبـــار مجموعة من الفروض التى تتمثل في: تعتبر ملاءمة معلومات المستوى الأول والثانى مـــن مســـتويات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة أكثر ملاءمة من معلومات المستوى الثالث، ومدى تأثير قواعـــد حوكمة الشركات على ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة، ومدى وجود اختلاف جـــوهرى في تأثير قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل على درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمـــى لقيـــاس القيمة العادلة.

وقام الباحثان في سبيل تحقيق هذا الهدف بإجراء دراسة ميدانية لاختبار العلاقة بين ملاءمـــة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة وقواعد حوكمة الشركات حيـــث تـــم توزيـــع (١١٣) استمارة استقصاء على عينة من المديرين الماليين والمحاسبين، ومراقبي الحسابات، وأعضـــاء هيئـــة التدريس، ومستخدمى التقارير المالية المنشورة.

وتوصلت الدراسة إلى أن معلومات المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة أقـــل ملاءمـــة مـــن معلومات المستوى الأول والثانى، ووجود تأثير معنوى لقواعد حوكمة الشركات على درجـــة ملاءمـــة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة –وبخاصة المستوى الثالث –كما أن كفـــاءة مراقـــب الحسابات أكثر قواعد حوكمة الشركات تأثيرًا في تحسين درجة ملاءمة معلومات التسلســـل الهرمـــى لقياس القيمة العادلة.

وقد أوصى الباحثان في نهاية الدراسة بضرورة وجود معيار محاسبى مصرى يقابـــل معيـــار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) بما يتلاءم مع البيئة المصرية؛ بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بقواعـــد حوكمة الشركات الصادرة في فبراير ٢٠١١.

المصطلحات الأساسية:

معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) – القيمة العادلة – التسلسل الهرمـــى لقيـــاس القيمـــة العادلة – حوكمة الشركات.

١/ القسم الأول: الإطار العام للبحث

١/١ مقدمة:

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من الظواهر الاقتصادية المتعددة من أهمها: نظام العولمة وما تضمنه من سيطرة اقتصاد السوق وانتشار نظم تكنولوجيا المعلومات وتطور أسواق المال، وقد كان لذلك أثر على مهنة المحاسبة من خلال الاتهامات الموجهة إلى المعلومات المحاسبية بالقصور عن إظهار الوضع المالى للمنشآت مما يفقد التقارير المالية أهميتها (التهامى، ٢٠٠٩، ص ١٠٧).

وأدى ذلك إلى الاتجاه التدريجي نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الآونة الأخيرة لما تحققه من مزايا من أهمها: زيادة جودة المعلومات المحاسبية والعمل على تحسين عملية اتخاذ القرار من قبل مستخدمى التقارير المالية المنشورة، بالإضافة إلى المحافظة على رأس مال المنشآت وعدم تآكله فى ظل الارتفاع المستمر فى الأسعار والتعرف على الوضع الحالى والمستقبلى للمنشآت.

كما يرجع الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة في الآونة الأخيرة إلى اتجاه جهود كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية، سواء من خلال العمل الفردى أو العمل المشترك فيما بينهما لإصدار المعايير والتفسيرات لمحاولة الحد من الانتقادات الموجهة إلى قياس القيمة العادلة.

وصدر مؤخرًا معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) بعنوان "قياس القيمة العادلة"، ومن أهم أهداف المعيار تخفيض التعقيد وتحسين الاتساق بالإضافة إلى تحسين الشفافية وزيادة التقارب بين معايير التقارير المالية الدولية (IFRSs) ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً (US GAAP).

ومن ناحية أُخرى فإن قواعد حوكمة الشركات تعمل على تحسين الملاءمة والشفافية في التقارير المالية، وما يترتب على ذلك من تدعيم ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية، وبصفة خاصة عند تطبيق قياسات القيمة العادلة وفق (IFRS 13).

٢/١ مشكلة البحث:

إن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم ومستمر، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة، ومن ثَمَّ تم التوجه للقيمة العادلة. (صالح، ٢٠٠٩، ص ٣٩)

ولذلك قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى (FASB) بإصدار معيار القيمة العادلة رقم (١٥٧) بعنوان "قياسات القيمة العادلة" عام ٢٠٠٦م، وقد أدى هذا المعيار إلى تدعيم عملية القياس المحاسبى بالقيمة العادلة سواء بالنسبة للأصول أو الالتزامات.

وتناولت العديد من الدراسات (Peter & Kutasovic, 2010, pp. 119-125; Chea, 2011, pp. 12-19) معيار المحاسبة الأمريكى رقم (١٥٧) من عدة زوايا منها: علاقته بالأزمة المالية العالمية وكذلك خصائص جودة المعلومات التى يوفرها هذا المعيار، وفعالية القياس المحاسبى للقيمة العادلة في ضوء هذا المعيار. وقد ظهرت العديد من الانتقادات التى وجهت إلى المعيار رقم

(١٥٧) ومن أهمها: عدم التفرقة بين قياس القيمة العادلة للأصول المالية وغير المالية؛ بالإضافة إلى انخفاض متطلبات الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة.

ونتيجة للجهود المشتركة بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى لتخفيض التعارض بينهما، فقد تم إصدار معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) بعنوان "قياس القيمة العادلة".

وبتحليل الأدبيات المحاسبية يتضح للباحث ندرة الدراسات التي تناولت تحليل معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) نظرًا لحداثة المعيار حيث يتم تطبيقه في بداية عام ٢٠١٣، ومن ثَـمَّ تتمثل مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

١- ما هي طبيعة قياسات القيمة العادلة التي يوفرها معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣)؟
٢- هل أساليب قياسات القيمة العادلة وفق (IFRS 13) توفر معلومات ذات درجة عالية من الملاءمة لقرارات مستخدمى التقارير المالية المنشورة؟
٣- ما هي متطلبات الإفصاح التي يوفرها معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣)؟
٤- ما هو أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات المصرية على زيادة درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة؟

١/٣ أهـداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث في تحديد مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة وفق (IFRS 13)، وأثر قواعد حوكمة الشركات على تحسين ملاءمة هذه المعلومات. ويشتق من الهدف الرئيسى مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلى:

١- تحديد مفهوم واضح ومحدد للقيمة العادلة، والتعرف على كيفية قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات وأدوات حقوق ملكية المنشأة وفق (IFRS 13).
٢- التعرف على التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة؛ بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح وفق (IFRS 13).
٣- التحقق من ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة من خلال استطلاع رأى عينة البحث.
٤- التحقق من أثر قواعد حوكمة الشركات على تحسين درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة من خلال استطلاع رأى عينة البحث.

١/٤ أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال الاهتمام المتزايد بمحاسبة القيمة العادلة من جانب المنظمات المهنية –وبخاصة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى ومجلس معايير المحاسبة الدولية –، والتي تُطالب الشركات بضرورة الالتزام باستخدام القيمة العادلة في قياس جميع عناصر المركز المالى، ومن ثَمَّ تتمثل أهمية البحث في:

- **الأهمية العلمية:** إن المحاسبة عن القيمة العادلة من الموضوعات التي نالت اهتمامًا من الباحثين سواء في البيئة الأجنبية أو العربية، إلا أن معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) لم يحظ بالاهتمام الكافى نظرًا لحداثة تطبيقه، ومن ثَمَّ فهناك حاجة لمحاولة تحديد أساليب تقييم القيمة العادلة، ومدى الثقة فى مدخلات أساليب التقييم، مما يساعد فى زيادة درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى للقيمة العادلة.
- **الأهمية العملية:** إن الوصول إلى منهج محاسبى لقياس القيمة العادلة وتحديد متطلبات الإفصاح المرتبطة به، مع توضيح دور قواعد حوكمة الشركات في زيادة درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة يساعد الشركات في الوصول إلى مصداقية وعدالة الإفصاح عن المركز المالى للشركات، ومن ثَمَّ تحسين الشفافية وجودة المعلومات المحاسبية مما ينعكس على زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية في التقارير المحاسبية لاتخاذ القرارات.

١/٥ منهج البحث:

اعتمد الباحثان على كل من المنهج الاستقرائى والاستنباطى، حيث يقوم الباحثان باستخدام المنهج الاستنباطى من خلال التحليل النظرى للدراسات والبحوث السابقة – على المستوى الأكاديمى – التي تناولت قياس القيمة العادلة؛ بالإضافة إلى معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) – على المستوى المهنى – والذى يُلزم الشركات بضرورة الالتزام بالقيمة العادلة كنموذج للقياس والإفصاح عن جميع عناصر المركز المالى. وذلك بهدف الوصول إلى استنتاجات منطقية عن مدى أهمية معلومات مستويات قياس القيمة العادلة، بالإضافة إلى التوصل إلى مقاييس يمكن استخدامها في التعبير عن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات.

كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائى فى الدراسة الميدانية التى تمت بهدف التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومراقبى الحسابات والمديرين الماليين والمحاسبين ومستخدمى التقارير المالية المنشورة نحو مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة ومدى تأثير قواعد حوكمة الشركات في تحسين درجة ملاءمة هذه المعلومات.

٦/١ حدود البحث:

١- يقتصر البحث على قياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح، دون التطرق إلى دور مراقب الحسابات في مراجعة قياس القيمة العادلة إلا بالقدر الذي يخدم هدف البحث.
٢- يقتصر البحث على معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣)، دون التطرق إلى معيار المحاسبة المالية الأمريكى رقم (١٥٧) إلا بالقدر الذى يحقق هدف البحث.
٣- يقتصر البحث على أثر قواعد حوكمة الشركات في تحسين درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة، دون التطرق إلى الإطار الفكرى لحوكمة الشركات.

٤- يقتصر البحث على استطلاع آراء عينة الدراسة وهم أعضاء هيئة التدريس، ومراقبو الحسابات، والمديرون الماليون والمحاسبون، ومستخدمو التقارير المالية المنشورة نحو مدى ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة والعلاقة بين قواعد حوكمة الشركات وملاءمة هذه المعلومات. دون غيرهم من الفئات.

٧/١ فروض البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم اشتقاق فروض البحث، والتي سيتم اختبارها في بيئة الممارسة المصرية، وتتمثل فى:

الفرض الأول: تعتبر معلومات المستوى الأول والثانى من مستويات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة أكثر ملاءمة من معلومات المستوى الثالث.

الفرض الثانى: قواعد حوكمة الشركات ذات تأثير معنوى أكبر على تحسين ملاءمة معلومات المستوى الثالث مقارنة بمعلومات المستوى الأول والثانى.

الفرض الثالث: يوجد اختلاف جوهرى فى تأثير قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل على درجة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة.

٨/١ تنظيم البحث:

تحقيقًا لأهداف البحث واختبار فروضه تم تقسيمه إلى ستة أقسام وذلك على النحو التالى:

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

القسم الثانى: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

القسم الثالث: دراسة تحليلية لمستويات قياس القيمة العادلة طبقًا لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣).

القسم الرابع: أثر قواعد حوكمة الشركات على زيادة درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة.

القسم الخامس: الدراسة الميدانية.

القسم السادس: الخلاصة والنتائج والتوجهات البحثية المستقبلية.

القسم الثانى: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

تعددت الدراسات التى تناولت محاسبة القيمة العادلة؛ وذلك نتيجة لاتجاه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) نحو قياس بعض الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة في السنوات الأخيرة.

فقد تناولت هذه الدراسات عدة أبعاد منها المقارنة بين محاسبة القيمة العادلة وبدائل القياس الأخرى مثل محاسبة التكلفة التاريخية، كما تناولت بعضها الآثار المترتبة على استخدام القيمة العادلة على خصائص جودة المعلومات وعلى أسعار الأسهم. بالإضافة إلى دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية.

وفيما يلى بعض الدراسات التي تناولت قياس القيمة العادلة طبقًا لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والتي يمكن أن يستخدم الباحثان نتائجها في تقييم ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة:-

١- دراسة (Hope et al., 2006) :

تهدف الدراسة إلى تحديد أهم المشاكل والتحديات التي تواجه عملية تبنى معايير التقارير المالية الدولية في الدول التي تشملها العينة. حيث تمثلت العينة في (٣٨) دولة حول العالم. كما قامت الدراسة باختبار مجموعة من العوامل التي قد يكون لها تأثير على قرارات هذه الدول في عملية تبنى المعايير الدولية. وتتمثل هذه العوامل في قوانين أسواق المال والالتزام ببناء سوق مالية مفتوحة للاستثمارات الأجنبية وانتقاء المصالح الشخصية للإدارة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الوصول إلى أسواق رأس المال عالية الكفاءة، وتبنى معايير التقارير المالية الدولية. كما توصلت أيضًا إلى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية يؤدى إلى تحسين سياسات الإفصاح Disclosure Policies والنظم المحاسبية Accounting Systems. ويعتبر هذا خطوة مهمة لتحسين جودة التقارير المالية. كما أن تبنى هذه المعايير يؤدى إلى تعزيز الدمج بين الأسواق المالية المحلية والأسواق المالية العالمية مما يؤدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادى.

٢- دراسة (Penman, 2007):

تهدف الدراسة إلى التعرف على إيجابيات وسلبيات محاسبة القيمة العادلة من خلال مدخل الطلب Demand Approach كما قامت الدراسة بطرح مجموعة من الأسئلة –ومحاولة الرد عليها– والتى تتمثل فيما يلى:

- متى تكون محاسبة القيمة العادلة مناسبة؟
- ما هي الظروف التى تجعل القيمة العادلة إيجابية أو سلبية؟
- هل القيمة العادلة تعمل على تحسين التقييم العادل؟

وتوصلت الدراسة إلى ما يلى:

- من أهم إيجابيات محاسبة القيمة العادلة التعرف على القيمة العادلة لحقوق الملكية من خلال قائمة المركز المالى دون إجراء أى تحليلات إضافية، بالإضافة إلى أن قائمة الدخل توضح الإنجازات لتحديد القيمة المعرضة للخطر. كما أن القيمة العادلة تقوم على أساس القياس المبنى على السوق حيث أنها لا تتأثر بعوامل محددة لوحدة معينة، كما أنها تعكس جوهر الوضع الاقتصادى الحقيقى للأصول والالتزامات، بالإضافة إلى أن محاسبة التكلفة التاريخية أصبحت غير ملائمة لتقييم المركز المالى الحالي للوحدة. ومن أهم السلبيات صعوبة تنفيذ عملية المقابلة بين الأصول والالتزامات، بالإضافة إلى أن القيمة العادلة قد تؤدى إلى وجود ارتفاع وهمى فى الأسعار داخل القوائم المالية.
- القياس المحاسبى للأصول والالتزامات فى حالة وجود سوق نشط يساعد في التحقق من القيمة العادلة للبند محل القياس. وتعتبر هذه القيمة ميزة لعملية إعداد وعرض التقارير المالية من خلال تحسين محتوى المعلومات للتقارير، بينما تطبيق محاسبة القيمة العادلة في حالة عدم توافر سوق نشط للأصول والالتزامات تجعل هذه القيمة نظرية ليس لها وجود في الوقع العملى، ويتم تقدير القيمة بناء على مجموعة من الافتراضات، ومن ثَمَّ قد يؤدى إلى أخطاء في التقدير.

٣- دراسة (Lantto, 2007):

استهدفت الدراسة التحقق من أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRSs) تُحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في دولة فنلندا، والتى تمتلك نظام قوى لبيئة قانونية ومعايير محاسبية محلية عالية الجودة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- أن المعلومات المحاسبية التى يتم توفيرها عن طريق معايير التقارير المالية الدولية تكون ملائمة وذات اعتمادية عالية.

٢- أن المعلومات المحاسبية التي يتم إعدادها عن طريق استخدام الأحكام والتقديرات وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية تكون ملائمة.

٣- أن المستجيبين – بصفة عامة – محايدون تجاه موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية التى يتم إعدادها عن طريق استخدام الأحكام والتقديرات وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية.

٤- دراسة (Bhat, 2008):

تهدف الدراسة إلى التحقق فى ما إذا كانت نوعية مكاسب وخسائر القيمة العادلة للبنك من وجهة نظر المشاركين فى السوق هى دالة لإدارة المخاطر. وقد تم التطبيق على عينة مكونة من ١٨٠ من البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة من ٢٠٠٣- ٢٠٠٥.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلى:

١- تشير الاختبارات المستندة إلى نموذج العوائد إلى أن هناك ارتباط جوهرى بين مكاسب وخسائر القيمة العادلة وعوائد الأسهم عندما يكون مشروط بالإفصاح.

٢- يعتبر كل من ارتباط مكاسب وخسائر القيمة العادلة مع عوائد الأسهم وكذلك مساهمة التباين النسبى لمكاسب وخسائر القيمة العادلة للتقلبات فى عوائد الأسهم غير المتوقعة متزايدًا مع زيادة الإفصاح.

٣- تم تصنيف الإفصاح حسب نوع الخطر، حيث تم التوصل إلى أن كل من: ارتباط مكاسب وخسائر القيمة العادلة مع عوائد الأسهم، ومساهمة التباين النسبى لمكاسب وخسائر القيمة العادلة للتقلبات في عوائد الأسهم غير المتوقعة يتزايد مع مستوى الإفصاح المتعلق بخطر معدل الفائدة، وخطر الائتمان، وخطر المشتقات المالية للبنوك التى تكون معرضة للمخاطر الثلاثة.

٥- دراسة (أبو الخير، ٢٠٠٩):

تناولت الدراسة استخدام القيمة العادلة كأساس للتقرير المحاسبى عن الأصول غير المالية بالتطبيق على شركات الاستثمار العقارى. حيث أن مشكلة استخدام القيمة العادلة كأساس للتقرير المحاسبى تكمن فى صعوبة الحصول على أسعار سوقية قابلة للمشاهدة للأصول غير المالية دون تحمل تكلفة.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلى:

١- تعتبر معلومات القيمة العادلة ملائمة لاتخاذ القرارات ولكن بصورة محددة حيث لم يكن لقيم فروق القيمة العادلة تأثير كبير على أسعار أسهم الشركات التي تبنت القيمة العادلة.

٢- تختار الإدارة توقيت الاعتراف بفروق القيمة العادلة، الأمر الذى يعنى أن الإدارة يمكنها استخدام القيمة العادلة فى تطويع الربح المحاسبى.

٣- ترتفع درجة التقلب في الربح للشركات التى تتبع نموذج القيمة العادلة عن الشركات التي تتبع نموذج التكلفة التاريخية. بينما جاءت السلسلة الزمنية لأسعار أسهم الشركات التى تبنت القيمة العادلة أكثر ترابطًا من السلسلة الزمنية لأسعار أسهم الشركات التى تبنت التكلفة التاريخية.

٦- دراسة (Song et al., 2010):

تهدف الدراسة إلى اختبار ملاءمة القيمة العادلة لمستويات القياس الثلاثة وفقًا للمعيار (FAS 157)، وقد تم التطبيق على عينة من التقارير المالية الربع سنوية في عام ٢٠٠٨.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

١- المستوى الأول والثانى لقياسات القيمة العادلة ذات قيمة ملائمة أكبر من المستوى الثالث.

٢- اختلاف ملاءمة القيمة العادلة حسب قوة آليات حوكمة الشركات داخل المنشأة؛ حيث أن قياسات القيمة العادلة تكون ذات قيمة ملائمة أكبر كلما كانت حوكمة الشركات جيدة (وبصفة خاصة المستوى الثالث) والتي تؤدى إلى تقليل ظاهرة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry، وتخفيف أخطاء التقدير Mitigating Estimation Errors، والتحيز في تقديم التقارير Reporting Biases.

٣- المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة يكون أقل ملاحظة مما يؤدى بطبيعة الحال إلى زيادة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة. كما أنه يكون ذات طبيعة ذاتية في القياس مما يجعله أكثر تعرضًا إلى أخطاء التقدير من قبل الإدارة. ويؤدى كل من عدم تماثل المعلومات وأخطاء التقدير إلى إنتاج معلومات محاسبية تزيد من الاختيار العكسى للمستثمرين Investors' Adverse Selection، وخطر السيولة Liquidity Risk، وتكاليف إعداد المعلومات.

٤- المستوى الأول لقياس القيمة العادلة يمكن التحقق منه بسهولة عن طريق المستثمرين، أما بالنسبة للمستوى الثانى فأنه يُقدم أساس وسط من الموثوقية حيث أنه يعتمد على مدخلات السوق المرئية ولكن فى بعض الحالات يكون من الصعب على المستثمرين التعرف بشكل مباشر لماذا قام مديرو البنوك بتبنى هذه المدخلات للتقرير عن القيمة العادلة لأن مرئية مدخلات المستوى الثانى من المفترض أن تؤدى إلى زيادة مصداقية وموثوقية قياسات القيمة العادلة. وعلى الرغم من ذلك فإن موثوقية المستوى الثانى تكون أكبر من المستوى الثالث لأنها تعتمد على طريقة السعر السوقى Market – to – Market بينما في المستوى الثالث فإنها تعتمد على طريقة استخدام النماذج Market – to Model.

٧- دراسة (شيتوى، ٢٠١٢):

تسعى الدراسة إلى اختبار مدى العلاقة بين المحاسبة على أساس القيمة العادلة وزيادة الخطر الشامل فى القطاع المصرفى، كما تسعى الدراسة إلى اختبار مدى زيادة قوة العلاقة بين المحاسبة على أساس القيمة العادلة وزيادة الخطر الشامل خلال فترات نقص سيولة السوق.

وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين زيادة التوجه العام إلى استخدام محاسبة القيمة العادلة وتفشى عدوى الأزمات بين البنوك، حيث تزداد عدوى الأزمات بين البنوك أكثر خلال فترات نقص السيولة، بالإضافة إلى كشف تحليل القطاع المستعرض للبنوك عن مزيد من انتقال عدوى الأزمات المالية المرتبطة باستخدام محاسبة القيمة العادلة إلى البنوك التى تعانى من ضعف نسبة كفاية رأس المال، والتى تتضمن قائمة مركزها المالى نسبة أكبر من الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة.

٨- دراسة (Laghi et al., 2012):

تقوم الدراسة بتحليل المستوى الحقيقى للشفافية والمنفعة لمستويات قياس القيمة العادلة التي تم تطبيقها على الأدوات المالية من خلال معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) بعنوان الأدوات المالية: الإفصاح.

واستهدفت الدراسة التحقق من وجود علاقة بين مستويات قياس القيمة العادلة والمتغيرات المرتبطة برأس المال السوقى، وصافى الدخل.

وقد توصلت الدراسة لما يلى:

١- يرتبط كل من رأس المال السوقى وصافى الدخل بقيمة الأصول التى يتم تقييمها فى المستويات المختلفة للقيمة العادلة. وهذا الدليل يكون ذات قوة بالنسبة لعينة فرعية من السوق الأمريكى.

٢- بالنظر إلى العلاقة بين صافى الدخل والتغيرات فى قيمة الأصول التى تم تقييمها طبقًا للمستويات المختلفة للقيمة العادلة، فقد أوضحت النتائج أن المستوى الثالث للقيمة العادلة يعتبر أداة لمواجهة التقلبات الدورية Countercyclical Tool فى الفترات السيئة مثل الفترة بين (٢٠٠٩ - ٢٠١١) والتي تعرف بالأزمة المالية.

٣- يعتبر المستوى الثالث من مستويات قياس القيمة العادلة هو المقياس الأكثر ذاتية في قياس الأدوات المالية.

٤- لم يتم الإفصاح عن مستويات قياس القيمة العادلة على نطاق واسع، حيث أنه بالنظر إلى عينة مكونة من أكثر من (٢٥٠٠) بنك، تبين أن هناك (٢٨١) بنك فقط يشمل إفصاحهم على المستويات المختلفة لقياس القيمة العادلة وفقًا للمبادئ المحاسبية (IFRS 7)، (SFAS157).

ويستنتج الباحثان من خلال عرض الدراسات السابقة ما يلى:

أولاً: ركزت بعض الدراسات على مدى أهمية تطبيق المعايير الدولية، وقد توصلت معظم الدراسات إلى أن المعلومات التى توفرها المعايير الدولية تكون أكثر قابلية للمقارنة، كما أنها ملائمة وذات اعتمادية عالية، بالإضافة إلى تحسين جودة التقارير المالية، إلا أن هذه الدراسات لم تقم بالتركيز على معايير محددة والتعرف على مدى ملاءمة المعلومات التى توفرها، حيث يقوم الباحثان من خلال هذه الدراسة بالتركيز على معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) "قياس القيمة العادلة" والذى يتم تطبيقه بداية من عام ٢٠١٣.

ثانياً: قامت بعض الدراسات بالتركيز على مدى ملاءمة معلومات محاسبة القيمة العادلة سواء بالنسبة للأدوات المالية أو الأصول غير المالية، حيث أشارت الدراسات إلى أن معلومات القيمة العادلة تعتبر ملائمة لاتخاذ القرارات في حالة وجود سوق نشط للبند محل القياس، ولكن فى حالة عدم توافر سوق نشط فإن القيمة تعتبر قيمة نظرية ليس لها وجود في الوقع العملى حيث أنها تبنى على مدخلات أخرى بخلاف أسعار السوق، وقد تكون القيمة العادلة فى هذا الحالة ملائمة ولكن بشرط أن تتحقق فيها الموضوعية ودقة القياس، إلا أن المشكلة تكمن فى أن الإرشادات التى يتم استخدامها فى كيفية قياس القيمة العادلة غير متناسقة بصفة دائمة في مختلف المعايير الدولية التى تشير إلى القيمة العادلة ويرجع سبب عدم تناسق متطلبات قياس القيمة العادلة والمعلومات المتعلقة بقياسات القيمة العادلة إلى التنوع في الممارسة العملية. ويؤدى عدم التناسق إلى الحد من إمكانية مقارنة المعلومات التى يتم توفرها في التقارير المالية. ولم تتعرض أيًا من الدراسات

السابقة إلى دراسة تحليلية لأساليب قياس القيمة العادلة وفقًا لمعيار التقرير المالى الـــدولى رقـــم (١٣) والذى يهدف إلى وضع متطلبات مشتركة لقياس القيمـــة العادلـــة بالإضـــافة إلـــى تـــوفير المعلومات المتعلقة بقياسات القيمة العادلة، وذلك تماشيًا مع معـــايير التقـــارير الماليـــة الدوليـــة والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عامًا.

ثالثاً: نقص الدراسات السابقة على المستوى العالمى عموماً والعربى تحديدًا التي تناولت العلاقة بـــين ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقرير المـــالى الـــدولى رقـــم (١٣) وحوكمة الشركات، وقد يرجع ذلك إلى حداثة إصدار المعيار من جهة، بالإضافة إلى أن معظـــم الدراسات التى تناولت هذه العلاقة تمت في بيئات أجنبية من جهة أخرى، كما أن معظمها أهـــتم بالتركيز على المعيار الأمريكى رقم (١٥٧).

القسم الثالث: دراسة تحليلية لمستويات قياس القيمة العادلة طبقًا لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣)

يتم تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) بعنوان "قياس القيمة العادلة" ابتداء من ١ يناير ٢٠١٣ أو بعد ذلك مع السماح بالتطبيق المبكر. ويوضح هذا المعيار كيفية قياس القيمة العادلة بالتقارير المالية ولا يقتضى المعيار قياسات للقيمة العادلة بالإضافة إلى ما تسمح بها وتقتضيها معايير التقارير المالية الدولية الأخرى. (IFRS, 13, IN. 3-4).

وقد نشر كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) مذكرة تفاهم في عام ٢٠٠٦، والتى كانت بمثابة الأساس لجهود المجلسين المبذولة لوضع مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة العالمية ذات الجودة العالية. ويعتبر معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) هو نتيجة جهود المجلسين بهدف وضع متطلبات مشتركة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياسات القيمة العادلة بما يتفق مع معايير التقارير المالية الدولية، والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عامًا (IFRS, 13, IN. 7).

وتتمثل أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من إصدار معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) فيما يلى: (Spector, 2011, p. 2)

- تخفيض التعقيد وتحسين التناسق فى تطبيق قياسات القيمة العادلة من خلال وضع متطلبات واحدة لجميع قياسات القيمة العادلة.
- توصيل هدف القياس بشكل أكثر وضوحًا من خلال توضيح تعريف القيمة العادلة.
- تحسين الشفافية من خلال تعزيز الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة وزيادة التقارب بين معايير التقارير المالية الدولية، والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عامًا.

ويتناول الباحثان فيما يلى الأبعاد الأساسية لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣):

١/٣ تعريف القيمة العادلة:

يتم تعريف القيمة العادلة بأنها "السعر الذى يتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى يتم دفعه لنقل (تحويل) التزام في عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" (IFRS, 13, para. 9).

ويعتبر التعريف السابق للقيمة العادلة لا يختلف جوهرياً عن التعريفات السابقة في معايير التقارير المالية الدولية، والذى يمثل "المبلغ الذى يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية"، إلا أن تعريف القيمة العادلة وفق (IFRS 13) يوضح ما يلى : (Ernst & Young, 2012, p.15)

- أن القيمة العادلة تمثل سعر الخروج الحالي Current Exit Price وليس سعر الدخول Entry Price.
- أن سعر الخروج للأصل أو الالتزام من الناحية المفاهيمية يختلف عن سعر الدخول، على الرغم من أن أسعار الدخول والخروج قد تكون متطابقة فى العديد من الحالات.

- أن قياس القيمة العادلة تركز على عملية بيع الأصل أو نقل (تسوية) الالتزام وليس عملية لتعويض المخاطر المرتبطة بالأصل أو الالتزام.
- أن القيمة العادلة هى قياس قائم على آليات السوق Market Based Measurement وليس قياس خاص بالوحدة Entity – Specific Measurement، وعلى هذا النحو فإنه يتم تحديدها بناء على الافتراضات التى يستخدمها المشاركون فى السوق فى تسعير الأصل أو الالتزام.
- عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام هى عملية افتراضية Hypothetical Transaction فى تاريخ القياس.

ويمكن توضيح تعريف القيمة العادلة من خلال أربعة عناصر هم:

(IFRS, 13, para. 11- 36)

العنصر الأول: الأصل أو الالتزام The Asset or Liability

إن قياس القيمة العادلة يكون لأصل أو التزام محدد، ومن ثَمَّ يجب على المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ فى الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام. وتشمل هذه الخصائص، على سبيل المثال:

١- حالة الأصل وموقعه؛ و

٢- القيود المفروضة على بيع الأصل أو استخدامه، إن وجدت.

العنصر الثانى: العملية The Transaction

يفترض قياس القيمة العادلة أن الأصل أو الالتزام يتم تبادله في عملية منظمة بين المشاركين فى السوق لبيع الأصل أو نقل (تحويل) الالتزام في تاريخ القياس وفقًا لظروف السوق الحالية، بالإضافة إلى أن عملية بيع الأصل أو نقل الالتزام تحدث أما:

١- فى السوق الأساسى للأصل أو الالتزام .

٢- فى غياب السوق الأساسى يكون السوق الأكثر مزايا للأصل أو الالتزام.

ويعرف السوق الأساسى بأنه السوق ذو الحجم الأكبر ومستوى النشاط الأعلى للأصل أو الالتزام. بينما يعرف السوق الأكثر مزايا بأنه السوق الذى يعظم القيمة التى سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التى سيتم دفعها لنقل الالتزام بعد الأخذ فى الاعتبار تكاليف البيع والنقل.

ويرى الباحثان أنه من الأفضل التركيز على السوق الأساسى حيث أنه يعتبر السوق الذى يحدث فيه عمليات بيع للأصل أو نقل للالتزام بشكل كبير نظرًا لارتفاع حجم ومستوى نشاط السوق، ومن ثَمَّ يعتبر السوق فى هذه الحالة أكثر سيولة للأصل أو الالتزام، وبالتالي فإنه يوفر مدخلات أكثر تمثيلاً لقياس القيمة العادلة. ومن ثَمَّ يجب على الوحدة أن تأخذ فى الاعتبار السوق الأساسى وذلك بشرط الوصول إلى تلك السوق فى تاريخ القياس.

العنصر الثالث: المشاركون في السوق Market Participants

تقوم الوحدة بقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التى سيستخدمها المشاركون فى السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، وذلك على أساس أن المشاركين فى السوق يتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

ويقصد بالمشاركين فى السوق (Ernst & Young, 2011, p. 3) المشترون والبائعون فى السوق الأساسى (أو الأكثر فائدة) للأصل أو الالتزام، والذى يتوافر لديهم كافة الخصائص التالية:

(أ) الاستقلالية عن بعضهم البعض، أى أنهم لا يكونوا من الأطراف ذوى العلاقة.

(ب) المعرفة، والفهم بدرجة كافية عن الأصل أو الالتزام باستخدام كافة المعلومات المتاحة والتى تشمل معلومات تم الحصول عليها من خلال بذل العناية الواجبة.

(ج) القدرة على إبرام العملية للأصل أو الالتزام.

(د) الرغبة في إبرام العملية للأصل أو الالتزام.

ويرى الباحثان أن من خصائص المشاركين في السوق طبقًا لهذا المعيار أنهم مستقلون عن بعضهم البعض، مما يعنى أن العملية الافتراضية تحدث بين المشاركين فى السوق وفى تاريخ القياس، وليس بين وحدة التقرير والمشاركين الآخرين فى السوق. وهذا يختلف مع المعيار الأمريكى (FASB, 157, para. 10) الذى ينص على أن من خصائص المشاركين في السوق الإستقلالية عن وحدة التقرير، **كما أن الباحثين** لا يتفقا مع معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) وذلك فيما يتعلق باستخدام السعر فى معاملة الأطراف ذوى العلاقة كمدخلات لقياس القيمة العادلة إذا كان لدى الوحدة دليل على أن العملية أبرمت بناء على شروط السوق (IFRS, 13, Appendix A, Defined Terms, p.34) حيث أن إثبات ذلك أمر يصعب التحقق منه، كما أنه يعطى فرص للإدارة للتلاعب في الأرباح.

العنصر الرابع: السعر The Price

القيمة العادلة هى السعر الذى سيتم استلامه لبيع الأصل أو سيتم دفعه لنقل (لتحويل) الالتزام فى عملية منظمة في السوق الأساسى (أو الأكثر مزايا) في تاريخ القياس وفقًا لظروف السوق الحالية (أى سعر الخروج) بغض النظر عما إذا كان هذا السعر ملحوظًا بشكل مباشر أو يتم تقديريه باستخدام أسلوب تقييم آخر.

ويرى الباحثان أنه يجب على الوحدة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ فى الاعتبار أن سعر العملية الذى يمكن ملاحظته لا يعتمد فقط على مستوى النشاط فى السوق بل علي وجود عملية منظمة أيضًا. حيث من الممكن أن يكون السوق أقل نشاطًا إلا أن العملية قد تكون منظمة. وبناءً عليه يجب على الوحدة الاعتماد على سعر العملية الذى يمكن ملاحظته إلا إذا كان هناك دليل على أن العملية غير منظمة. وإذا كانت الوحدة ليس لديها معلومات كافية لتحديد ما إذا كانت العملية منظمة فإنه يجب عليها إجراء المزيد من التحليل لقياس القيمة العادلة.

وبناءً على ما تقدم فإن القيمة العادلة من وجهة نظر الباحثين تتمثل فى القيمة التى يتم على أساسها مبادلة أصل أو التزام من خلال عملية منظمة بين المشاركين فى السوق النشط بشرط توافر الاستقلالية والمعرفة بالبند محل القياس والقدرة والرغبة فى إتمام العملية، وفى حالة عدم وجود

سوق نشط يتم استخدام افتراضات وأساليب تقييم بديلة عن القيمة السوقية، والتى تتناسب مع البند محل القياس وذلك فى وقت القياس.

٢/٣ القيمة العادلة للأصول غير المالية:

إن قياس القيمة العادلة للأصل غير المالى يأخذ فى الاعتبار قدرة المشارك فى السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل بأفضل وأحسن استخدام له .(IFRS, 13, para. 27)

ويرى الباحثان أن معيار (FASB, 157, para. 12-14) قام بتطبيق المفاهيم المحددة لأفضل وأحسن استخدام وفرضية التقييم عند قياس القيمة العادلة دون تميز بين الأصول المالية والأصول غير المالية، ولكن بعد أن أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في مايو ٢٠١١م تحديث المعايير المحاسبية بعنوان "قياس القيمة العادلة" (الموضوع ٨٢٠) – تعديلات لتوحيد القياس والإفصاح عن القيمة العادلة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عامًا ومعايير التقارير المالية الدولية – (Fair Value Measurement, Topic 820, p.22) أصبح هناك اتفاق بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على أن المفاهيم المتعلقة بأفضل وأحسن استخدام وفرضية التقييم تكون ملائمة عند قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية. وتكون غير ملاءمة عند قياس القيمة العادلة للأصول المالية أو القيمة العادلة للالتزامات. بالإضافة إلى عدم تطبيق تلك المفاهيم على أدوات حقوق الملكية وذلك للتشابه بينهما وبين الأدوات المالية.

وقد قامت شركة (KPMG, 2012, p.12) بتوضيح العوامل الواجب أن تؤخذ فى الاعتبار لتحديد أفضل وأحسن استخدام Highest and Best Use للأصل غير المالى من خلال الشكل التالى:

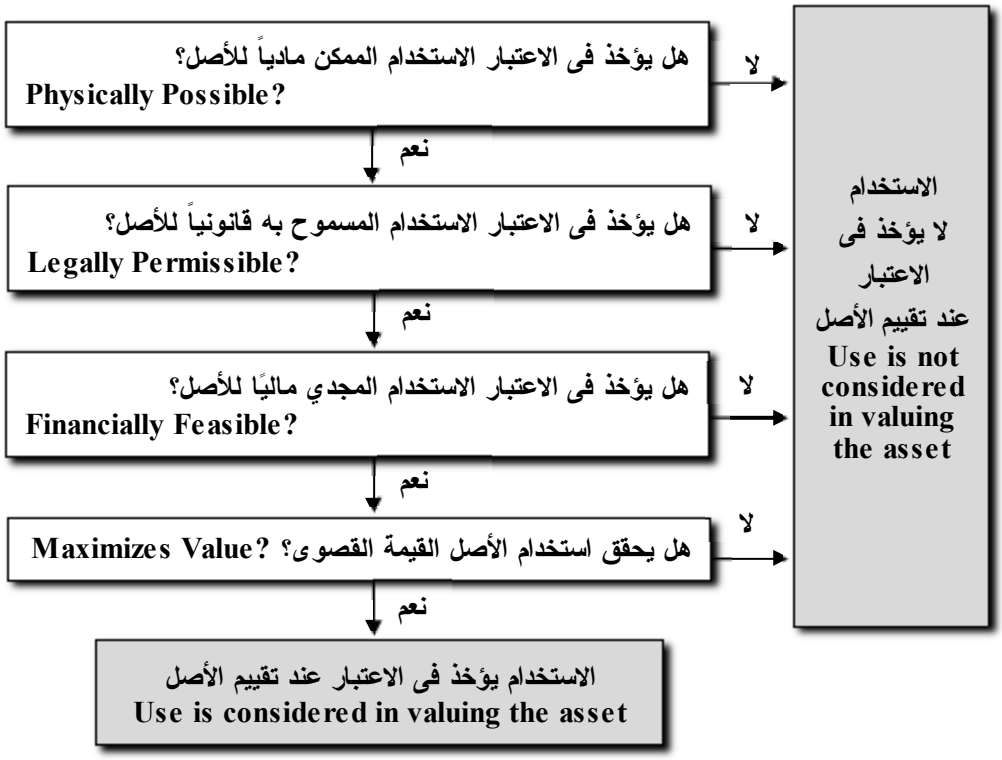

شكل رقم (١) العوامل التى تؤخذ في الاعتبار لتحديد أفضل وأحسن استخدام للأصل غير المالى

٣/٣ القيمة العادلة للالتزامات وأدوات حقوق ملكية المنشأة:

يفترض قياس القيمة العادلة أنه يتم نقل (تحويل) الالتزام المالى وغير المالى أو أداة حقوق ملكية المنشأة إلى المشارك فى السوق فى تاريخ القياس، كما يفترض ما يلى:
(IFRS, 13, para. 34 - 37)

(أ) يبقى الالتزام غير مسدد ويجب على المشارك فى السوق المنقول إليه الالتزام الوفاء به، ولا يتم تسوية الالتزام مع الطرف المقابل أو إطفاؤه Extinguished بطريقة أخرى فى تاريخ القياس.

(ب) تبقى أداة حقوق الملكية غير مسددة ويأخذ المشارك فى السوق المنقول إليه الأداة الحقوق والمسئوليات المرتبطة بها. ولا يتم إلغاء الأداة أو إطفاؤها بطريقة أخرى فى تاريخ القياس.

وعندما لا يتوفر سعر معلن لعملية نقل التزام مطابق أو مماثل أو أداة حقوق ملكية مماثلة أو مطابقة ويكون البند المطابق محتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل، يجب على المنشأة أن تقوم بقياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية من وجهة نظر مشارك السوق الذى يحتفظ بالبند المطابق على أنه أصل فى تاريخ القياس.

وقد قامت شركة (KPMG, 2011, p.15) بتوضيح قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية المنشأة كما يلى:

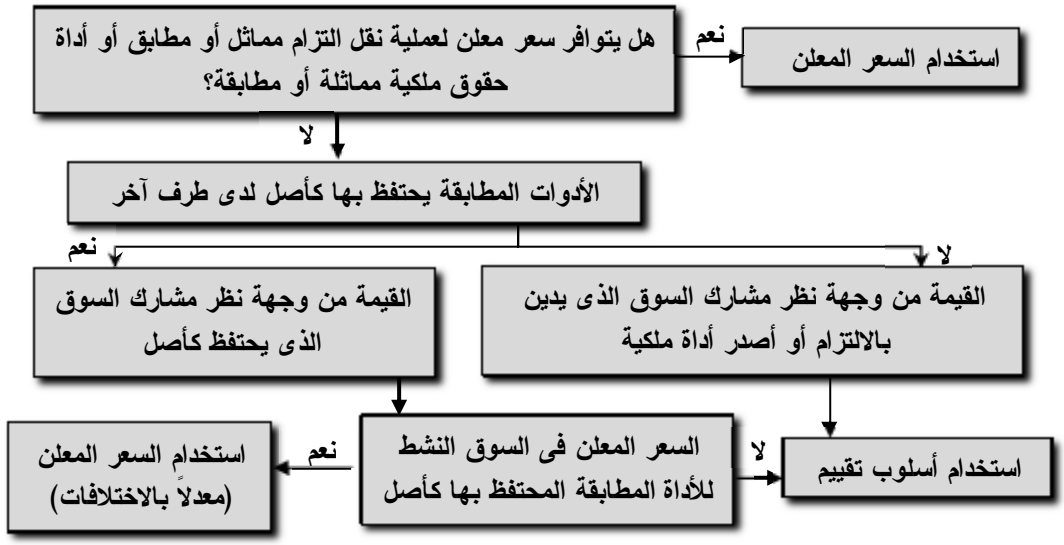

شكل (٢) قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية المنشأة

٤/٣ أساليب تقييم القيمة العادلة:-

يجب على المنشأة استخدام أساليب التقييم التى تعتبر ملائمة للظروف وتتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال تعظيم الاستفادة من المدخلات المرئية الملائمة - وهى المدخلات التي يتم صياغتها باستخدام بيانات السوق مثل المعلومات المتاحة عمومًا عن الأحداث أو المعاملات الفعلية Actual Events or Transactions وتعكس الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون فى السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام - والتقليل من استخدام المدخلات غير المرئية - وهى المدخلات التي لا يتوافر لها بيانات السوق ويتم صياغتها باستخدام أفضل معلومات متاحة

عن الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون فى السوق عند تسعير الأصل أو الالتـزام (IFRS, 13, para. 61)

ويتمثل الهدف من استخدام أسلوب التقييم فى تقدير السعر الذى ستتم به العملية المنظمة لبيـع الأصل أو نقل الالتزام بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس وفقًـا لظـروف السـوق الحاليـة. وهناك ثلاثة أساليب مستخدمة على نطاق واسع تتمثل في ما يلى:
(Palea & Maino, 2012, pp. 4-5, IFRS, 13, Appendix B, Application Guidance, pp. 39- 40)

(١) مدخل السوق: Market Approach

يستخدم هذا المدخل الأسعار والمعلومات الأخرى الملائمة الناجمة عـن عمليـات السـوق لأصول أو التزامات أو مجموعـة مـن الأصـول والالتزامـات المطابقـة Identical أو المماثلـة Similar.

ويساعد هذا المدخل على استخدام مصفوفة التسعير Matrix Pricing والتى تعتبـر أساسًـا لتقييم بعض أنواع الأدوات المالية، مثل الاستثمارات المالية فى السندات، وذلك دون الاعتمـاد فقـط على الأسعار الرسمية للأوراق المالية المحددة، ولكن عن طريق علاقة هـذه الاسـتثمارات بأسـعار الاستثمارات المالية القياسية فى السوق.

(٢) مدخل التكلفة: Cost Approach

ويعكس هذ المدخل تكلفة الإحلال الحاليـة Current Replacement Cost، والتـى تمثـل المبلغ الذى يكون مطلوب حاليًا لإحلال المقدرة الخدمية للأصل.

(٣) مدخل الدخل: Income Approach

يستخدم هذا المدخل أساليب التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية (التـدفقات النقديـة أو الـدخل والنفقات) إلى قيمة حالية واحدة (أى مخصومة). وإذا تم استخدام هذا المدخل، فإن قياس القيمة العادلة يعكس توقعات السوق الحالية عن هذه القيم المستقبلية.

وتتضمن أساليب تقييم الدخل على سبيل المثال، ما يلى:

- أساليب القيمة الحالية. Present Value Techniques
- نماذج تسعير الخيارات. Option Pricing Models
- طريقة الأربـاح الفائضـة متعـددة الفتـرات. The Multi – Period Excess Earning Method والتى تستخدم لقياس القيمة العادلة للأصول غير الملموسة.

وفى بعض الحالات يكون استخدام أسلوب تقييم واحد مناسبًا على سبيل المثـال عنـد تقيـيم أصل أو التزام بإستخدام الأسعار المعلنة فى سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقـة وفـى حـالات أخرى يكون استخدام أساليب تقييم مركبة أو متعددة مناسباً.

ويرى الباحثان أن المعيار لم يحدد أسلوب تقييم معين يكون مُلزم لجميع الشركات وإنما تـرك حرية اختيار الأسلوب للشركات بشرط أن يكون ملائمًا للظروف، وأن يتـوافر لـه معلومـات كافيـة

لقياس القيمة العادلة، مما يؤدى إلى احتمالية ذاتية القياس وهذا من شأنه فتح الباب أمام إدارة الشركات للتلاعب فى قياسات القيمة العادلة لتحقيق أهدافها، ومن ثَمَّ يجب ضرورة التوسع فى متطلبات الإفصاح ليشمل المدخل المستخدم فى التقييم والافتراضات التى تم الاعتماد عليها فى التقييم.

٣/٥ التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: (IFRS, 13 para. 72 - 75)

لتوفير الاتساق والقابلية للمقارنة فى قياسات القيمة العادلة والإفصاحات المرتبطة، فإنه يتم تحديد التسلسل الهرمى للقيمة العادلة الذى يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة إلى ثلاثة مستويات، يعطى هذا التسلسل أولوية أعلى Highest Priority للأسعار المعلنة (غير المعدلة) فى الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة (مدخلات المستوى الأول) وأولوية أدنى Lowest Priority للمدخلات غير المرئية (مدخلات المستوى الثالث).

وفى بعض الحالات، المدخلات المستخدمة فى قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام قد تكون مصنفة بين مستويات مختلفة للتسلسل الهرمى للقيمة العادلة، فى هذه الحالات، فإن قياس القيمة العادلة يصنف فى ذات المستوى للتسلسل الهرمى حيث المستوى الأدنى للمدخلات التى تكون مؤثرة في القياس.

وقد أعطى المعيار الأولوية لمدخلات أساليب التقييم، وليس لأساليب التقييم، حيث أن قياس القيمة العادلة باستخدام أسلوب القيمة الحالية Present Value Technique يمكن أن يصنف ضمن المستوى الثانى أو الثالث معتمدًا فى ذلك على المستوى الذى تصنف فيه المدخلات التى تكون مؤثرة في القياس فى التسلسل الهرمى للقيمة العادلة.

وفى حالة إذا تطلب الأمر تعديلاً لمدخلات مرئية باستخدام مدخل غير مرئى وكان هذا التعديل يؤدى إلى قياس قيمة عادلة أعلى أو أقل بشكل جوهرى. عندئذٍ يتم تصنيف القياس الناتج ضمن المستوى الثالث لتسلسل القيمة العادلة. وتوضيحاً لذلك على سبيل المثال: إذا أخذ مشارك السوق فى الاعتبار أثر القيد المفروض على عملية بيع الأصل عند تقييم سعر الأصل، فيجب على الوحدة تعديل السعر المعلن لتعكس أثر ذلك القيد. وفى حالة إذا كان السعر المعلن ضمن مدخلات المستوى الثانى وكان التعديل عبارة عن مدخلات غير مرئية مؤثرة في القياس، فإنه يجب تصنيف القياس ضمن المستوى الثالث من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

ويمكن توضيح مستويات مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة كما يلى:
(Palea & Maino, 2012, pp. 3- 4; IFRS, 13, para. 76 - 90)

١/٥/٣ مدخلات المستوى الأول: Level 1 Inputs

مدخلات المستوى عبارة عن أسعار معلنة (غير معدلة) فى السوق النشط لأصول أو التزامات مطابقة، والتى يمكن للوحدة الحصول عليها فى تاريخ القياس. وتساعد مدخلات المستوى الأول إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة.

ويتفق الباحثان مع المعيار في تحديد السوق النشط – وهو السوق الذى يتم فيه عمليات عن الأصل أو الالتزام بحجم وتكرار كافٍ لتوفير معلومات التسعير على أساس مستمر–، وليس السوق الكفء – وهو السوق الذى يتوافر فيه كافة أنواع المعلومات سواء الماضية أو الجارية أو الخاصة الداخلية بشكل ينعكس على أسعار البند محل القياس بصورة أسرع وتكلفة أقل– حيث أن شروط السوق الكفء يصعب تحقيقها واقعيًا وعمليًا، ومن ثَمَّ تصبح القيمة العادلة هى قيمة نظرية بحتة لا يمكن الحصول عليها. وهذا يعنى أن فرضية السوق النشط – ليس فرضية السوق الكفء – هى الفرضية الأقرب تحققها فى الواقع العملى، والتي يمكن من خلالها الوصول إلى قيمة عادلة للبند محل القياس.

والسعر المعلن فى السوق النشط يوفر دليل أكثر موثوقية للقيمة العادلة، ويجب استخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة كلما أمكن، باستثناء ما يلى:

- عند امتلاك المنشأة حصة كبيرة من الأصول أو الالتزامات المماثلة محل القياس، مما يتيح لإدارة المنشأة التأثير أو السيطرة على السعر المعلن، ومن ثَمَّ فإن السعر لا يخضع لظروف العرض والطلب داخل السوق حيث قد يكون موجهًا من جانب الإدارة. ويفضل فى هذه الحالة قيام المنشأة باستخدام أسلوب تسعير بديل لا يعتمد فقط على الأسعار المعلنة مثل مصفوفة التسعير غير أن قياس القيمة العادلة باستخدام أسلوب تسعير بديل يؤدى إلى الانتقال إلى المستوى الأدنى من تسلسل القيمة العادلة.
- عندما لا يعبر السعر المعلن فى السوق النشط عن القيمة العادلة فى تاريخ القياس. ويمكن أن يحدث ذلك – على سبيل المثال – عند وقوع عدد من الأحداث الجوهرية بعد إغلاق السوق ولكن قبل تاريخ القياس. ومن ثَمَّ يجب على المنشأة وضع وتطبيق سياسة ثابتة للتعامل مع هذه الأحداث، والتى قد يكون لها تأثير على قياسات القيمة العادلة. وفى حالة تعديل السعر المعلن بعدد من التسويات نتيجة توافر معلومات جديدة بعد إقفال السوق، فإن التعديل فى قياس القيمة يؤدى إلى الانتقال إلى المستوى الأدنى من تسلسل القيمة العادلة.
- عند قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة باستخدام السعر المعلن للبند المطابق المتداول على أنه أصل فى السوق النشط، وهذا السعر يحتاج لتعديل عن طريق العوامل الخاصة بالبند أو الأصل.

٢/٥/٣ مدخلات المستوى الثانى: Level 2 Inputs

مدخلات المستوى الثانى هى تلك المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والمدرجة ضمن المستوى الأول، والتى تكون مرئية للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وتتضمن مدخلات المستوى الثانى ما يلى:

(أ) الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مماثلة فى الأسواق النشطة.

(ب) الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مطابقة أو مماثلة فى الأسواق غير النشطة.

(ج) المدخلات المرئية للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة، على سبيل المثال:

- معدلات الفائدة ومنحنيات العائد المرئية لفترات معلنة شائعة.
- التقلبات الضمنية .Implied volatilities
- فروق الائتمان .Credit spreads

(د) مدخلات موثقة (مشتقة) من السوق Market-corroborated inputs

كما قد ينتج عن تعديل مدخلات المستوى الثانى والذى يكون مؤثرًا في القياس تصنيف قياس القيمة العادلة ضمن المستوى الثالث فى التسلسل الهرمى للقيمة العادلة إذا كان التعديل يستخدم مدخلات غير مرئية هامة.

ويرى الباحثان أن مدخلات المستوى الثانى تتشابه مع مدخلات المستوى الأول من حيث اعتمادها على بيانات السوق إلا أنها أقل موثوقية من مدخلات المستوى الأول لعدم توافر أسعار معلنة مرئية لبند مطابق فى سوق نشط، كما أنه يتم إجراء تسويات على سعر السوق المشتق. وتتنوع هذه التسويات بناءً على عناصر خاصة بالأصل أو الالتزام. وهذه العناصر قد تشمل حالة أو موقع الأصل، ومستوى حجم نشاط السوق الذى تكون المدخلات مرئية به.

٣/٥/٣ مدخلات المستوى الثالث: Level 3 Inputs

مدخلات المستوى الثالث هى مدخلات غير مرئية للأصل أو الالتزام، ويجب استخدام المدخلات غير المرئية فى قياس القيمة العادلة فى حالة عدم توافر المدخلات المرئية.

ولهذا يتم استخدامها فى الحالات التى يكون فيها نشاط السوق أقل للأصل أو الالتزام فى تاريخ القياس. ولكن يبقى هدف قياس القيمة العادلة هو ذاته. أى سعر الخروج (an exit price) فى تاريخ القياس من وجهة نظر مشارك السوق الذى يمتلك الأصل أو يدين بالالتزام.

ولهذا يجب أن تعكس المدخلات غير المرئية الافتراضات التى سيستخدمها المشاركون فى السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام. بما فى ذلك الافتراضات عن المخاطر، والتى تشمل المخاطر الكامنة (الملازمة) فى أسلوب تقييم محدد يستخدم فى قياس القيمة العادلة والمخاطر الكامنة (الملازمة) فى المدخلات لأسلوب تقييم.

ويجب على المنشأة تطوير المدخلات غير المرئية باستخدام أفضل المعلومات المتاحة فى ظل الظروف، والتى قد تتضمن البيانات الخاصة بالمنشأة. ولتطوير المدخلات غير المرئية قد تبدأ الوحدة بياناتها الخاصة ولكن يجب أن تعدل هذه البيانات إذا كانت المعلومات المتاحة بشكل معقول تشير إلى أن المشاركين الآخرين فى السوق يستخدمون بيانات مختلفة أو أن هناك شيئًا خاص بالمنشأة غير متاح للمشاركين الآخرين فى السوق. ولا تحتاج المنشأة إلى بذل جهودًا مكثفة للحصول على معلومات متعلقة بافتراضات المشاركين فى السوق. ولكن يجب على المنشأة أن تأخذ فى الاعتبار جميع المعلومات المتعلقة بافتراضات مشارك السوق والتى تتوافر بشكل معقول.

وقد قام (Mihular, 2012, p.13) بتوضيح هيكل لتحديد التصنيف لقياسات القيمة العادلة طبقًا للتسلسل الهرمى للقيمة العادلة كما يلي:-

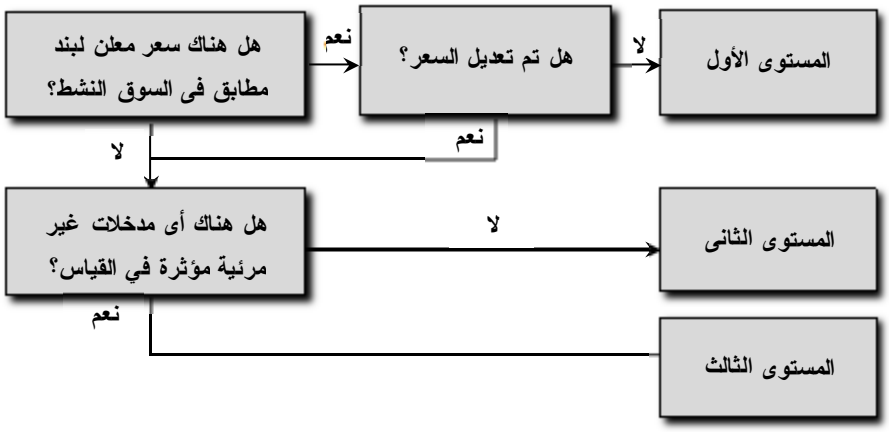

شكل (٣) هيكل لتحديد التصنيف لقياسات القيمة العادلة وفق (IFRS 13)

ويمكن للباحثين التعبير عن هذا الهيكل كما يلي:

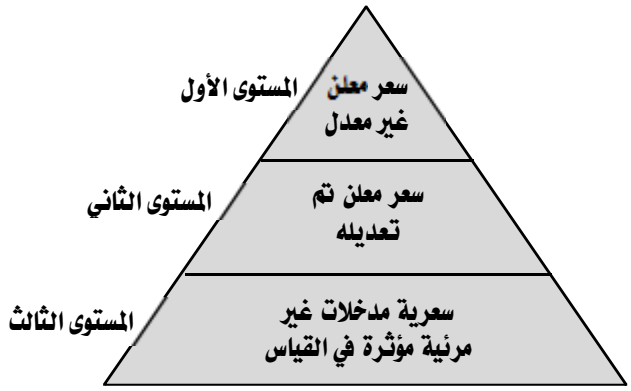

ويستخلص الباحثان من استعراض التسلسل الهرمي للقيمة العادلة النتائج التالية:

(١) صعوبة التحقق من تقديرات القيمة العادلة فيما عدا المستوى الأول حيث يوفر أفضل تقييم للقيمة العادلة لاعتماده على مدخلات مرئية وقابلة للمشاهدة مباشرةً، لذلك يمكن التحقق منها من قبل المراجع ومستخدمى التقارير المالية المنشورة، ومن ثَمَّ تعتبر أكثر عدالة وشفافية. ولهذا فإن الاعتماد على أى مستوى بخلاف المستوى الأول قد يعطى للإدارة فرصة للتحيز فى قياس القيمة العادلة بهدف التلاعب فى الأرباح أو التلاعب فى حقوق الملكية وذلك بهدف تحقيق منافع شخصية للإدارة حيث أن هذه التقديرات يصعب على المراجع التحقق منها ومراجعتها.

(٢) تتسم تقديرات القيمة العادلة فى المستوى الثالث بالتنوع، وذلك للتحول من مدخلات السوق سواء كان نشط أو غير نشط للبند محل القياس إلى المدخلات التى تعتمد على بيانات المنشأة وتعديلها بافتراضات المشاركين فى السوق. وهذا يعنى أن تقديرات القيمة العادلة قد تكون

متحيزة، وكذلك تزايد احتمالية أخطاء القياس. بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهود غير العادية وتكاليف وأعباء إضافية لاعتمادها على أساليب تقييم بديلة عن القيمة السوقية.

(٣) مرونة التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة حيث إذا كان السوق نشطًا للأصل أو الالتزام محل القياس وأصبح غير نشط فإنه يتم الانتقال من المستوى الأول إلى المستوى الثانى أو الثالث أو إذا كانت المدخلات المؤثرة في القياس والمستخدمة فى أسلوب التقييم غير مرئية وأصبحت مرئية فإنه يتم الانتقال من المستوى الثالث إلى المستوى الثانى.

(٤) انخفاض ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين والمعدين إلى أدنى درجة فى المستوى الأول حيث يتم الاعتماد على الأسعار المعلنة، بينما مدخلات المستوى الثالث تؤدى إلى أعلى درجة من عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين والمعدين، ولهذا يجب على الشركات القيام بعمل إفصاح إضافى عن المدخلات وأساليب التقييم المستخدمة فى قياس القيمة العادلة وبصفة خاصة فى المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمى.

٦/٣ الإفصاحات: Disclosures

(Raque, 2013, pp. 23 - 28; IFRS, 13, para. 91- 99)

(أ) المبادئ الأساسية:

- الإفصاح عن المعلومات التى تساعد المستخدمين لتقييم الأصول والالتزامات التى يتم قياسها بالقيمة العادلة بشكل دورى أو غير دورى بعد الاعتراف الأولى، وأساليب التقييم والمدخلات المستخدمة. بالإضافة إلى قياسات القيمة العادلة الدورية باستخدام المدخلات غير المرئية المؤثرة (المستوى الثالث)، وأثر القياسات على الربح أو الخسارة أو عناصر الدخل الشامل الأخرى خلال الفترة.
- الإفصاح عن القيمة العادلة المطلوبة بشكل منفصل لكل مجموعة من مجموعات الأصول والالتزامات.
- عرض الإفصاحات الكمية المطلوبة فى شكل جداول ما لم يكن هناك شكل آخر أكثر ملاءمة.

(ب) الإفصاح المرتبط بالأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل دورى أو غير دورى أو لا يتم قياسها بالقيمة العادلة فى قائمة المركز المالى ولكن مطلوب الإفصاح عن قيمتها العادلة:

جدول (١) بعض متطلبات الإفصاح عن مستويات قياس القيمة العادلة وفق (IFRS 13)

متطلبات الإفصاح	الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل دورى	الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل غير دورى	أصول والتزامات لا يتم قياسها بالقيمة العادلة فى قائمة المركز المالى ولكن مطلوب الإفصاح عن قيمتها العادلة
▪ القيمة العادلة فى نهاية فترة إعداد التقارير.	√	√	√
▪ أسباب القياس	–	√	√
▪ مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.	√	√	√
▪ مبالغ التحويلات بين المستوى الأول والثانى وأسباب التحويل وسياسة المنشأة فى تحديد متى تحدث التحويلات.	√	–	–
▪ إذا كان الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالى يختلف عن استخدامه الحالى. الإفصاح عن تلك الحقيقة وسبب استخدامه بطريقة مختلفة.	√	√	√
▪ للمستوى الثانى والثالث، وصف لأساليب التقييم والمدخلات المستخدمة.	√	√	√
▪ للمستوى الثانى والثالث، أى تغيرات فى أساليب التقييم وأسباب التغير.	√	√	√
▪ للمستوى الثالث، المعلومات الكمية عن المدخلات غير المرئية المؤثرة.	√	√	–
▪ للمستوى الثالث، وصف عمليات التقييم.	√	√	–

(ج) الإفصاح المرتبط بقياسات القيمة العادلة بشكل دورى والمصنفة ضمن المستوى الثالث:

١- المطابقة بين الأرصدة الافتتاحية والختامية، والإفصاح بشكل منفصل عمايلى:

- إجمالى الأرباح أو الخسائر للفترة والمعترف بها فى الربح أو الخسارة، وكذلك العنصر الرئيسى الذى تم الاعتراف بتلك الأرباح أو الخسائر فيه.
- إجمالى الأرباح أو الخسائر للفترة والمعترف بها فى الدخل الشامل وكذلك العنصر الرئيسى الذى تم الاعتراف بتلك الأرباح أو الخسائر فيه.
- المشتريات، والمبيعات، والإصدارات، والتسويات (بشكل منفصل).
- قيم التحويلات من أو إلى المستوى الثالث، وأسباب التحويل.
- السياسة المحاسبية فى تحديد متى تحدث التحويلات.

٢- بالنسبة لكافة القياسات:

- وصف تفصيلى لحساسية التغيرات فى المدخلات غير المرئية. إذا كان التغير فى تلك المدخلات قد يؤدى إلى قيمة عادلة أعلى أو أقل بشكل جوهرى.
- كحد أدنى، الإفصاح عن المعلومات الكمية غير المرئية.

٣- بالنسبة للأصول المالية أو الالتزامات المالية، إذا كان هناك تغير فى واحدة أو أكثر من المدخلات غير المرئية ليعكس افتراضات بديلة ممكنة ومعقولة سيغير من القيمة العادلة بشكل جوهرى. فيجب الإفصاح عن أثر تلك التغيرات وكيفية احتساب أثر التغير.

ويرى الباحثان أن اهتمام المعيار بمتطلبات الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة يساعد المستثمرين فى فهم أفضل لقياسات القيمة العادلة المطبقة كما أنه يساعد على تحسين الاتساق consistency فى تطبيق قياس القيمة العادلة. وعلى الرغم من ذلك فإن التوسع فى الإفصاح يؤدى إلى زيادة التكاليف من وجهة نظر معدى التقارير المالية لتوفير الإفصاحات الأكثر شمولاً ومن هذه التكاليف على سبيل المثال الوقت الإضافى اللازم لإعداد هذه الإفصاحات. كما أنه من وجهة نظر مستخدمى التقارير المالية يؤدى إلى تكاليف إضافية، وذلك لإدراج متطلبات الإفصاح الجديدة فى تحليلاتهم. **ومن ثَمَّ يرى الباحثان** ضرورة التوازن بين التكلفة والعائد لمتطلبات الإفصاح سواء من وجهة نظر المعدين والمستخدمين.

كما قام المعيار بالتركيز على الإفصاحات المتعلقة بقياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى الثالث، وذلك لمحاولة التغلب على مشكلة الاعتماد على التقدير الشخصى واحتمالية التحيز المتعمد من جانب الإدارة؛ حيث أن المدخلات المستخدمة فى هذا المستوى تكون غير مرئية ولا يمكن التحقق منها – يعتبر المستوى الثالث هو أكثر المستويات الذى يقدم معلومات داخلية لمستخدمى التقارير المالية، وهذه المعلومات من الممكن أن يكون لها آثار سلبية تتمثل فى مخاطر نقل المعلومات الداخلية للمنافسين-. وعلى الرغم من ذلك لا تقتصر فرص التلاعب بالأرقام المحاسبية من جانب الإدارة على المستوى الثالث من مستويات قياس القيمة العادلة فقط، ففى ظل المستوى الثانى على الرغم من اعتمادها على مدخلات السوق المرئية إلا أنه فى بعض الحالات يكون من الصعب للمستثمرين التعرف على أسباب تبنى الإدارة هذه المدخلات لقياس القيمة العادلة.

ولذلك يحاول الباحثان فى القسم الرابع توضيح دور قواعد حوكمة الشركات فى زيادة درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى للقيمة العادلة، وذلك لمساعدة المستثمرين فى اتخاذ قراراتهم.

القسم الرابع: أثر قواعد حوكمة الشركات على زيادة درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة:

مع زيادة حالات الفشل المالى والإدارى التى ظهرت فى العديد من دول العالم بداية بدول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧، وكذلك الانهيارات الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية لشركات كبرى مثل: شركة أنرون للطاقة وشركة ورلدكوم للاتصالات، وانتهاءً بالتعثر المالى لبنك ليمان برادرز الأمريكى بالإضافة إلى حدوث الأزمة المالية العالمية فى أواخر عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩. اتجهت جميع المؤسسات إلى تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، والتى تضمن مستوى ملاءم من الإفصاح والشفافية فى المعلومات المالية التى يتم نشرها.

ومن ثَمَّ فإن حوكمة الشركات تهدف بصفة عامة إلى تحقيق الشفافية ومساءلة الإدارة عن أى أخطاء أو مخالفات؛ وبالتالى تحقيق حماية المساهمين وأصحاب المصالح بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير وأحكام القانون وتكوين لجنة مراجعة من أعضاء مستقلين، وذلك لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

١/٤ مفهوم حوكمة الشركات:

تعد حوكمة الشركات من التوجهات العالمية الحديثة نسبيًا، التي تهدف إلى إحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من إساءة سلطاتها، وتوجيه سلوكها نحو حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتحسين أداء الشركة، وتوفير الشفافية فى التقارير المالية. وتعتمد ممارسة حوكمة الشركات بصفة أساسية على المسألة والشفافية وهما يرتبطان بشكل كبير بعدم تماثل المعلومات، وعدم التأكد المصاحب للعديد من المعاملات التى تقوم بها منشآت الأعمال (الزمر، ٢٠١١، ص١٥٢).

وعلى الرغم من انتشار الاهتمام بحوكمة الشركات في الفترة الأخيرة، إلا أنه لا يوجد مفهوم متفق عليه للحوكمة. وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD, 2004, p. 11) بتعريف حوكمة الشركات بأنها أحد العناصر الرئيسية في تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو، فضلاً عن تعزيز ثقة المستثمر، وهى عبارة عن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين، والأطراف الأخرى ذات المصلحة. كما أنها توفر الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف مع رقابة محددة ومستمرة للأداء.

كما تم تعريف حوكمة الشركات طبقًا لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية فى فبراير ٢٠١١ بأنها "مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التى تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديرى الشركات والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها".

كما أشارت دراسة (Dalei et al., 2012, p. 196) إلى أن حوكمة الشركات بشكل مبسط عبارة عن مجموعة من القوانين والقواعد واللوائح والنظم والمبادئ والعمليات التى يتم من خلالها إدارة ورقابة أداء الشركة.

وقد أوضحت دراسة (Nerantzidis et al., 2012, pp. 1- 12) إلى أن حوكمة الشركات تشتمل على ستة أبعاد وهى البُعد المؤسسى، وبُعد المساهمين، وبُعد الإدارة، وبُعد الرقابة، وبُعد الأداء وبُعد أصحاب المصالح.

ومن ثَمَّ **يرى الباحثان** أن حوكمة الشركات عبارة عن مجموعة من العلاقات بين الأطراف الأساسية التى تؤثر وتتأثر بأداء الشركة. وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات والأساليب والقواعد التى تستخدم فى إدارة شئون الشركة والرقابة عليها. بالإضافة إلى مزيد من الأدوار الإشرافية وممارسة القيادة الاستراتيجية بهدف ضمان تطوير الأداء، وتعزيز ثقة المستثمرين، وضمان المسألة والشفافية، وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل، ومراعاة جميع مصالح الأطراف المختلفة.

٢/٤ مبادئ حوكمة الشركات:

(OECD, 2004, Bouchez et al., 2007, pp. 109 - 115)

قامت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بوضع مجموعة من مبادئ حوكمة الشركات فى عام ١٩٩٩ والتى تم تعديلها فى عام ٢٠٠٤، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أولاً: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

ثانياً: حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.

ثالثاً: المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

رابعاً: دور أصحاب المصالح فى حوكمة الشركات.

خامساً: الإفصاح والشفافية.

سادساً: مسئوليات مجلس الإدارة.

٣/٤ دور قواعد حوكمة الشركات فى تحسين ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة:

تعتبر معلومات القيمة العادلة وفق (IFRS 13) ملاءمة لقرارات المستثمرين بصفة عامة، إلا أن درجة الملاءمة تختلف بين مستويات قياس القيمة العادلة. حيث تكون منخفضة فى المستوى الثالث نظراً لارتباطها بمدى الثقة فى المدخلات المستخدمة فى هذا المستوى. ومن ثَمَّ فإن التطبيق الجيد لقواعد حوكمة الشركات – الصادرة في فبراير ٢٠١١ عن مركز المديرين المصريين التابع لوزارة الاستثمار– يساعد فى زيادة ثقة المستثمرين فى قياسات القيمة العادلة، ومن ثَمَّ زيادة درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة لاتخاذ القرارات، **ويمكن التعبير عن قواعد حوكمة الشركات من خلال المقاييس الآتية:**

١- **استقلالية مجلس الإدارة:** وقد تضمنت قواعد حوكمة الشركات أنه يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء. كما يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين والمستقلين. أو أن يكون ثلث الأعضاء كحد أدنى مستقلين يتمتعون بمهارات فنية أو تحليلية مما يجلب نفعًا للمجلس والشركة.

وقد توصلت العديد من الدراسات (Chen et al., 2011, pp. 1-5; Jaggi, 2009, pp. 281-300) إلى أثر زيادة استقلال مجلس الإدارة فى الحد من إدارة الأرباح وزيادة جودة التقارير المالية وتخفيض تكلفة الحصول على المعلومات. وقد توصلت دراسة (Linck et al., 2008, pp. 308 - 328) إلى وجود علاقة موجبة بين نسبة المديرين المستقلين والشفافية. ومن ثَمَّ تساعد استقلالية مجلس الإدارة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى قياس القيمة العادلة وبصفة خاصة المستوى الثالث.

٢- **فعالية نظام الرقابة الداخلية:** وقد اشتملت قواعد الحوكمة أنه يجب أن يكون لدى الشركة نظام محكم للرقابة الداخلية تضعه إدارة الشركة بالتعاون مع لجنة المراجعة ويقره مجلس الإدارة. وإلا وجب عليه بيان أسباب عدم وجود مثل هذا النظام للجمعية العامة السنوية.

وقد توصلت دراسة (Shi & Wang, 2011, pp. 1-53) أن زيادة (انخفاض) عدم تماثل المعلومات الناجم عن عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، يؤدى إلى قيام المنشآت باختيار مصادر تمويل خارجية محددة لمواجهة العجز التمويلى Financial Deficits، وقد أوضحت دراسة (Chen et al., 2011, pp. 1-45) أن ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدى إلى أن تكون الشركة أكثر عرضة للأخطاء Misstatements والغش المحاسبى Accounting Fraud وبصفة خاصة فى الشركات العائلية. كما أن ضعف نظام الرقابة الداخلية يكون له أثر سلبى على جودة المعلومات المالية.

كما أشارت دراسة (Feng et al., 2009, pp. 190-209) أن إرشادات وتوجيهات الإدارة تكون أقل دقة بالنسبة للشركات التى لديها نظام رقابة داخلية غير فعال، ومن ثَمَّ فإن جودة الرقابة الداخلية لها تأثير كبير على تقارير الإدارة الداخلية؛ وبالتالى القرارات التى تبنى على هذه التقارير. ومن ثَمَّ فإن فعالية نظام الرقابة الداخلية تؤدى إلى تخفيض الأخطاء فى قياس القيمة العادلة وبصفة خاصة المستوى الثالث.

٣- **كفاءة مراقب الحسابات:** تضمنت قواعد حوكمة الشركات على قيام مجلس الإدارة بناءً على توصية لجنة المراجعة بترشيح مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مهنة المحاسبة والمراجعة بما فى ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية. وأن تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم. كما يجب أن يكون مراقب الحسابات مستقلاً تمامًا عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها، بالإضافة إلى التزام مراقب حسابات الشركة بمعايير المراجعة المصرية وقواعد السلوك المهنى من حيث المضمون لا الشكل فقط.

كما أشارت دراسة (Lin & Hwang, 2010, pp. 57-77) أن كفاءة مراقب الحسابات، وحجم مكتب المراجعة، وتخصصه ذات علاقة عكسية مع إدارة الأرباح، كما أن استقلالية مراقب الحسابات – يمكن قياسها من خلال نسبة الأتعاب – تحد أيضًا من ممارسات المحاسبة الابتكارية.

كما قامت دراسة كـل مـن (Rusmin, 2010, pp. 618 - 638; Inaam. et al., 2012, pp. 17 - 33) بتناول العلاقة بين كفاءة مراقب الحسابات والحد من إدارة الأرباح، وذلك بعـد تزايـد ضغوط المستثمرين وصانعى السياسات وآليات حوكمة الشركات للحد من السلوك الانتهازى المفـرط لإدارة الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سلبى بين كفاءة مراقب الحسـابات وعمليـة إدارة الأرباح، بالإضافة إلى أن عملية إدارة الأرباح تقل كلما زاد حجم وتخصص شركات المراجعـة، ومن ثَمَّ فإن كفاءة مراقب الحسابات– والتى تعتمد بشكل كبير على حجم مكتب المراجعة وتخصصـه ونسبة الأتعاب– تساعد فى الحد من التحيز فى قياس القيمة العادلة وبصفة خاصة المستوى الثالث.

٤– **الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة:** وقد تضمنت قواعد حوكمة الشركات علـى أن يشكل مجلس الإدارة لجنة مراجعة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء مـن المسـتقلين أحـدهم خبير فى الشئون المالية والمحاسبية، ويجوز أن تضم اللجنة أعضاء غير تنفيذيين فى حالـة عـدم توافر العدد الكافى من المستقلين ويمكن تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة فى اللجنة علـى أن يكون رئيس اللجنة مستقلاً وأغلب أعضائها من المستقلين أو غير التنفيذيين.

وتوصلت دراسة (Alkdai & Hanefah, 2012, pp. 52-61) إلى وجود علاقة ذات دلالـة سلبية بين المديرين غير التنفيذيين المستقلين فى لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، كما أوضحت دراسـة (Huang & Thiruvadi, 2010, pp. 71-82) أن الخبرة المالية لأعضاء لجنـة المراجعـة تـرتبط بشكل جوهرى بمنع الغش Fraud Prevention، كما قدمت الدراسة دعمًا مباشراً لتأكيـد بورصـة الأوراق المالية الأمريكية حول أهمية الخبرة المالية لأعضـاء لجنـة المراجعـة لممارسـة حوكمـة الشركات الفعالة وجودة التقارير المالية. ومن ثَمَّ فإن الاسـتقلالية والخبـرة الماليـة لأعضـاء لجنـة المراجعة ذات ارتباط طردى بمنع الغش فى قياس القيمة العادلة وبصفة خاصة المستوى الثالث.

٥– **اجتماعات لجنة المراجعة الدورية:** تضمنت قواعد الحوكمة على أن تجتمع لجنة المراجعة دوريًـا وفقًا لبرنامج اجتماعات محدد وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر.

وأشارت دراسة (Lin et al., 2009, pp. 1-43) إلى أن عدد اجتماعات لجنـة المراجعـة الدورية ترتبط بتخفيض مستويات المستحقات غير العادية المستخدمة كمقياس لإدارة الأربـاح، وذلـك بالتطبيق على المنشآت الصينية فى بورصة هونج كونج. ومن ثَمَّ فإن زيادة عـدد اجتماعـات لجنـة المراجعة يساعد فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى قياس القيمة العادلة وبصفة خاصة المسـتوى الثالث.

وبناءً على ما سبق يقوم الباحثان بإجراء دراسة ميدانية على البيئة المصرية لاختبـار مـدى ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة وفق IFRS 13، ودور قواعد حوكمة الشـركات فـى تحسين ملاءمة هذه المعلومات.

القسم الخامس: الدراسة الميدانية

تتمثل مقومات الدراسة الميدانية فيما يلى:

٥/١ الهدف من الدراسة:

استهدفت الدراسة الميدانية اختبار مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة، ودور قواعد حوكمة الشركات فى تحسين ملاءمة هذه المعلومات.

٥/٢ فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة يتم اختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: تعتبر معلومات المستوى الأول والثانى من مستويات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة أكثر ملاءمة من معلومات المستوى الثالث.

الفرض الثانى: قواعد حوكمة الشركات ذات تأثير معنوى أكبر على تحسين ملاءمة معلومات المستوى الثالث مقارنة بمعلومات المستوى الأول والثاني.

الفرض الثالث: يوجد اختلاف جوهرى فى تأثير قواعد حوكمة الشركات المصرية بشكل مستقل على درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة.

٥/٣ مجتمع وعينة الدراسة:

تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة كالآتى:

أولاً: المديرون الماليون والمحاسبون في بعض شركات المساهمة المصرية المسجلة بالبورصة باعتبارهم معدي القوائم المالية، وقد حدد الباحثان حجم العينة فى ٣٠ مفردة.

ثانياً: مراقبو الحسابات في مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى – من حيث حجم الشركات التي يتم مراجعتها وعدد العاملين ومؤهلاتهم – وذلك باعتبارهم الفئة التى تقوم بمراجعة القوائم المالية للشركات، ومدى التزامها بتطبيق المعايير المحاسبية. وقد حدد الباحثان حجم العينة فى ٤٠ مفردة.

ثالثاً: أعضاء هيئة التدريس فى بعض الجامعات المصرية تخصص المحاسبة والمراجعة بإعتبارهم الجانب الأكاديمى، وقد حدد الباحثان حجم العينة فى ٤٥ مفردة.

رابعاً: مستخدمو التقارير المالية المنشورة باعتبارهم الفئة المستفيدة من تحسين ملاءمة معلومات القيمة العادلة، وقد حدد الباحثان حجم عينة مستخدمو التقارير المالية – سواء مستثمر فردى أو مستثمر مؤسسى أو محلل مالى – فى ٣٥ مفردة.

٥/٤ التوزيع النسبى لعينة الدراسة:

تشمل إجمالى مفردات العينة ١٧٠ مفردة. ويمكن للباحث توضيح التوزيع النسبى لمفردات العينة على فئات الدراسة من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (٢) التوزيع النسبى لمفردات العينة على فئات الدراسة

فئات الدراسة	العدد	النسبة
المديرون الماليون والمحاسبون	٣٠	% ٢٠
مراقبو الحسابات.	٤٠	% ٢٧
أعضاء هيئة التدريس.	٤٥	% ٣٠
مستخدمو التقارير المالية المنشورة.	٣٥	% ٢٣
الإجمـــــالى	**١٥٠**	**% ١٠٠**

٥/٥ تصميم قائمة الاستقصاء:

تشتمل قائمة الاستقصاء على ما يلى:

(أ) بيانات شخصية عن المستقصى لاستخدامها فى إعداد التحليل الوصفى للمتغيرات الديموغرافيـــة لعينة الدراسة، والتى يكون لها تأثير هام على استجابات مفردات عينة البحث.

(ب) أسئلة تم صياغتها من خلال استخدام ما يعرف بالقيـــاس الترتيبـــي Ordinal Scale باســـتخدام مقياس ليكرت Likert.

٦/٥ إدخال ومعالجة البيانات:

قام الباحثان بمراجعة استمارات الاستقصاء للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها لإدخـــال البيانـــات والتحليل الإحصائي. وقد تم استبعاد الاستمارات التى لا تتوافر فيهـــا الشـــروط اللازمـــة. ويوضـــح الجدول التالي عينة الدراسة ومعدلات الإجابات الصحيحة القابلة للتحليل من بين كل فئة وذلـــك علـــى النحو التالي:

جدول رقم (٣) عدد الاستمارات المرسلة، والواردة، والمستبعدة، والصحيحة

فئة الدراسة	الاستمارات المرسلة	الاستمارات الواردة		الاستمارات المستبعدة		الاستمارات الصحيحة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المديرون الماليون والمحاسبون	٣٠	٢٦	%٨٧	٢	%٧	٢٤	%٨٠
مراقبو الحسابات.	٤٠	٣٤	%٨٥	٤	%١٠	٣٠	%٧٥
أعضاء هيئة التدريس.	٤٥	٤٠	%٨٩	٣	%٧	٣٧	%٨٢
مستخدمو التقارير المالية المنشورة.	٣٥	٢٩	%٨٣	٧	%٢٠	٢٢	%٦٣
الإجمالي	**١٥٠**	**١٢٩**	**%٨٦**	**١٦**	**%١١**	**١١٣**	**%٧٥**

٧/٥ الإحصاء الوصفى للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة:

وقد قام الباحثان بإجراء الإحصاء الوصفى للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة حيث أنها ذات تأثير هام على استجابات مفردات عينة الدراسة عن مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة، ودور قواعد حوكمة الشركات فى تحسين ملاءمة هذه المعلومات حيث تتمثل

هذه المتغيرات الديموغرافية فى كلٍ من المؤهل العلمى وسنوات الخبرة، كما يتضح من الجدول رقم (٤)، (٥).

أ- عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (٤) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	عينـــة الدراســـة							
	المديرون الماليون والمحاسبون		مراقبو الحسابات		أعضاء هيئة التدريس		مستخدمو التقارير المالية المنشورة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
▪ دكتوراه	١	٤%	٣	١٠%	٣٧	١٠٠%	٢	٩%
▪ ماجستير	٢	٨%	٥	١٧%	–	–	٤	١٨%
▪ دبلوم	٦	٢٥%	٨	٢٧%	–	–	٦	٢٧%
▪ بكالوريوس	١٥	٦٣%	١٤	٤٦%	–	–	١٠	٤٦%
الإجمالى	**٢٤**	**١٠٠%**	**٣٠**	**١٠٠%**	**٣٧**	**١٠٠%**	**٢٢**	**١٠٠%**

ب- عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	عينـــــة الدراســـة							
	المديرون الماليون والمحاسبون		مراقبو الحسابات		أعضاء هيئة التدريس		مستخدمو التقارير المالية المنشورة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
▪ أقل من خمس سنوات	٢	٨%	٥	١٧%	٤	١١%	٣	١٤%
▪ من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات	١١	٤٦%	١٣	٤٣%	١٣	٣٥%	١٠	٤٥%
▪ من عشر سنوات إلى أقل من خمس عشر سنة	٧	٢٩%	١٠	٣٣%	١٤	٣٨%	٧	٣٢%
▪ خمس عشر سنة فأكثر	٤	١٧%	٢	٧%	٦	١٦%	٢	٩%
الإجمالى	**٢٤**	**١٠٠%**	**٣٠**	**١٠٠%**	**٣٧**	**١٠٠%**	**٢٢**	**١٠٠%**

ويستنتج الباحثان من الإحصاء الوصفى للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة إلى إمكانية الاعتماد على ردود مفردات العينة، وذلك لاشتمالها على فئات متعددة من أطراف مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى أن عينة الدراسة تتميز بالخبرة المعقولة فى الممارسة العلمية، وتنوع مؤهلاتها العلمية والمهنية، الأمر الذى يتوقع منه الباحثان إلى إمكانية الحصول على إجابات موضوعية ومبنية على قدر معقول من الخبرة فى مجال الممارسة العملية، مما يساعد على إمكانية تعميم النتائج.

٨/٥ اختبار الصدق والثبات:

ويطلق عليه "معامل ثبات ألفا كرونباخ" وهو أسلوب مستخدم للتأكد مـــن مصـــداقية مفردات العينة في الإجابة على أسئلة قائمة الاستقصاء، وكذلك لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات

الدراسة. وقد بلغت قيمة معامل الثبات لقائمة الاستقصاء ككل ٠,٩٩١، ومعامل الصدق – وهو الجذر التربيعى لمعامل الثبات – ٠,٩٩٥ مما يدل على ثبات أداة البحث ووجود درجة كبيرة من الاتساق الداخلى بين عبارات قائمة الاستقصاء ككل.

٥/٩ أساليب اختبار فروض الدراسة:

استخدم الباحثان لإجراء التحليل الإحصائى للإجابات الواردة بقائمة الاستقصاء نظام (SPSS) الإصدار العشرون، وقد اشتمل التحليل الإحصائى على الأساليب التالية:

أولاً: الإحصاءات الوصفية:

- الوسط الحسابى.
- الانحراف المعيارى.

ثانياً: الاختبارات الإحصائية:

وتشير هذه الاختبارات الاستدلالية Inferential Statistics وتختص بطرق تفسير وتحليل الاستنتاجات من عينة البحث للتوصل إلى قرارات تخص المجتمع، ومن هذه الأساليب التى استخدمها الباحثان:

- اختبار "ت" T.Test.
- اختبار تحليل التباين أحادى الاتجاه One – Way ANOVA Test.
- اختبار فريدمان Friedman Test.
- معامل الارتباط Correlation Coefficient.
- معامل التحديد Correlation of Determination.
- نموذج الانحدار البسيط Simple Regression Model.
- نموذج الانحدار المتعدد Multiple Regression Model.

٥/١٠ التحليل الإحصائى لفروض الدراسة:

٥/١٠/١ التحليل الإحصائى للفرض الأول وهو : "تعتبر معلومات المستوى الأول والثانى من مستويات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة أكثر ملاءمة من معلومات المستوى الثالث".

أولاً: التحليل الوصفى لملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة:

- توصيف آراء العينة حول عناصر درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابى لكل طبقة، والوسط الحسابى الإجمالى، واختبار T.Test).

جدول رقم (٦) توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية حول عناصر درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة

البيـــــان	الوسط الحسابى لطبقات العينة				الوسط الحسابى العام	T.Test
	مستخدمو التقارير المالية المنشورة	مراقبو الحسابات	أعضاء هيئة التدريس	المديرون الماليون والمحاسبون		
درجة ملائمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة.	٤,٧٧	٤,٧٥	٤,٥٤	٤,٦٢	٤,٧٠	٠,٠٠٠**

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥)

يتضح من الجدول السابق أن اتجاهات مفردات العينة تظهر اتجاهًا عامًا نحو الموافقة على أن عناصر درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة تتمثل في: شفافية المعلومات، وموثوقية مدخلات القياس، وتماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين، وعدم وجود أخطاء محاسبية، وعدم وجود ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بوسط حسابى عام ٤,٧، كما يشير اختبار "ت" إلى أن النتائج أقل من مستوى معنوية (٠,٠٥) بمعنى أن كل الفروق معنوية، وجميع عناصر درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة لها تأثيرات هامة.

- توصيف آراء العينة حول مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابى لكل طبقة والوسط الحسابى الإجمالى والانحراف المعيارى الإجمالى واختبار "ت").

جدول رقم (٧) توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية حول ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة

البيـــــان	الوسط الحسابى لطبقات العينة				الوسط الحسابى الإجمالى	الانحراف المعيارى الإجمالى	T.Test
	مستخدمو التقارير المالية المنشورة	مراقبو الحسابات	أعضاء هيئة التدريس	المديرون الماليون والمحاسبون			
١ – تعتمد معلومات المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمى على افتراضات وأساليب تقييم بديلة عن القيمة السوقية بدرجة أكبر من معلومات المستوى الأول والثانى.	٤,٣٢	٤,٦٣	٤,٢٤	٤,٥٨	٤,٤٣	١,٠٨٥	٠,٠٠٠**
٢ – معلومات المستوى الأول والثانى من مستويات التسلسل الهرمى أكثر شفافية من معلومات المستوى الثالث.	٤,٥٥	٤,٦٣	٤,٥٩	٤,٦٧	٤,٦١	٠,٩٤٠	٠,٠٠٠**
٣ – مدخلات المستوى الأول والثانى من مستويات التسلسل الهرمى أكثر موثوقية من مدخلات المستوى الثالث.	٤,٧٣	٤,٦٢	٤,٣٥	٤,٥٤	٤,٥٤	١,٠٠٠	٠,٠٠٠**
٤ – يعتمد المستثمرون فى اتخاذ قراراتهم على معلومات المستوى الأول والثانى بدرجة أكبر من معلومات المستوى الثالث.	٤,٥٠	٤,٦٧	٤,٦٢	٤,٣٣	٤,٥٥	١,٠١٨	٠,٠٠٠**
٥ – تؤدى معلومات المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمى إلى زيادة درجة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين بدرجة أكبر من المستوى الأول والثانى.	٤,٥٠	٤,٦٠	٤,٥٤	٤,٦٧	٤,٥٨	٠,٩١٤	٠,٠٠٠**

البيـــــان	الوسط الحسابى لطبقات العينة				الوسط الحسابى الإجمالى	الانحراف المعيارى الإجمالى	T.Test
	مستخدمو التقارير المالية المنشورة	مراقبو الحسابات	أعضاء هيئة التدريس	المديرون الماليون والمحاسبون			
٦- قياس القيمة العادلة طبقًا للمستوى الثالث تزيد من احتمالية الأخطاء المحاسبية عن المستوى الأول والثانى.	٤,٧٧	٤,٧٠	٤,٥١	٤,٦٧	٤,٦٥	٠,٨٠٤	٠,٠٠٠ **
٧- يؤدى قياس القيمة العادلة طبقًا للمستوى الثالث إلى ممارسات إدارة الأرباح بدرجة كبيرة من المستوى الأول والثانى.	٤,٤٥	٤,٧٥	٤,٤٦	٤,٥٤	٤,٥٠	٠,٩٩٢	٠,٠٠٠ **
الوسط العام					٤,٥٥	٠,٩٦٥	٠,٠٠٠ **

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥)

يتضح من الجدول السابق أن اتجاهات مفردات العينة تظهر اتجاهًا عامًا نحو الموافقة على أن معلومات المستوى الثالث، وذلك بوسط حسابى عام ٤,٥٥ وانحراف معيارى عام ٠,٩٦٥ ويشير اختبار "ت" إلى أن النتائج أقل من مستوى معنوية (٠,٠٥) بمعنى أن كل الفروق معنوية وجميع العناصر لها تأثيرت هامة.

ثانياً: تحليل التباين فى استجابات أطراف العينة:

تم استخدام تحليل التباين لاختبار معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أطراف العينة حول مدى ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة. ولقد تم تحليل التباين والحصول على القيمة المحسوبة لاختبار "F" ومستوى المعنوية كما يتضح من الجدول التالى:

جدول رقم (٨) تحليل التباين فى استجابات أطراف العينة حول مدى ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة

البيـــــان	القيمة المحسوبة لاختبار "F"	مستوى المعنوية لاختبار "F"
١- تعتمد معلومات المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمى على افتراضات أساليب تقييم بديلة عن القيمة السوقية بدرجة أكبر من معلومات المستوى الأول والثانى.	٠,٩٥٣	٠,٤١٨
٢- معلومات المستوى الأول والثانى من مستويات التسلسل الهرمى أكثر شفافية من معلومات المستوى الثالث.	٠,٠٧١	٠,٩٧٥
٣- مدخلات المستوى الأول والثانى من مستويات التسلسل الهرمى أكثر موثوقية من مدخلات المستوى الثالث.	٠,٧٧٨	٠,٥٠٩
٤- يعتمد المستثمرون فى اتخاذ قراراتهم على معلومات المستوى الأول والثانى بدرجة أكبر من معلومات المستوى الثالث.	٠,٥٦٦	٠,٦٣٨
٥- تؤدى معلومات المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمى إلى زيادة درجة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين بدرجة أكبر من المستوى الأول والثانى.	٠,١٥١	٠,٩٢٩
٦- قياس القيمة العادلة طبقاً للمستوى الثالث تزيد من احتمالية الأخطاء المحاسبية عن المستوى الأول والثانى.	٠,٥٠٨	٠,٦٧٨
٧- يؤدى قياس القيمة العادلة طبقًا للمستوى الثالث إلى ممارسات إدارة الأرباح بدرجة كبيرة من المستوى الأول والثانى.	٠,٠٩٢	٠,٩٦٤

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥)

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق معنوية بين استجابات أطراف العينة حيث أن مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥)، وهذا يدل على أن هناك اتفاق بين طبقات العينة (مستخدمو التقارير المالية المنشورة – مراقبو الحسابات – أعضاء هيئة التدريس – المديرون الماليون والمحاسبون) بشأن ملاءمة معلومات المستوى الأول والثانى من مستويات قياس القيمة العادلة بدرجة أكبر من معلومات المستوى الثالث.

ثالثاً: اختبار فريدمان:

يوضح هذا الاختبار الأهمية النسبية للعبارات أى معرفة السبب الأكثر الأهمية من وجهة نظر مفردات العينة بشأن ملاءمة معلومات المستوى الأول والثانى من مستويات قياس القيمة العادلة بدرجة أكبر من معلومات المستوى الثالث، وذلك من خلال متوسط الرتب حيث يأخذ السبب الأكثر الأهمية من وجهة نظر مفردات العينة أعلى متوسط للرتب.

جدول رقم (٩) ترتيب الأهمية النسبية حول أسباب ملاءمة معلومات المستوى الأول والثانى من مستويات قياس القيمة العادلة بدرجة أكبر من معلومات المستوى الثالث

البيـــــان	متوسط الرتب	مستوى المعنوية
١- قياس القيمة العادلة طبقًا للمستوى الثالث تزيد من احتمالية الأخطاء المحاسبية عن المستوى الأول والثانى.	٤,٢٧	٠,٠٠٠ **
٢- معلومات المستوى الأول والثانى من مستويات التسلسل الهرمى أكثر شفافية من معلومات المستوى الثالث.	٤,١٧	
٣- تؤدى معلومات المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمى إلى زيادة درجة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمسخدمين الخارجيين بدرجة أكبر من المستوى الأول والثانى.	٤,٠٦	
٤- يعتمد المستثمرون فى اتخاذ قراراتهم على معلومات المستوى الأول والثانى بدرجة أكبر من المستوى الأول والثانى.	٤,٠٠	
٥- مدخلات المستوى الأول والثانى من مستويات التسلسل الهرمى أكثر موثوقية من مدخلات المستوى الثالث.	٣,٩٨	
٦- يؤدى قياس القيمة العادلة طبقًا للمستوى الثالث إلى ممارسات إدارة الأرباح بدرجة أكبر من المستوى الأول والثانى.	٣,٨٦	
٧- تعتمد معلومات المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمى على افتراضات وأساليب تقييم بديلة عن القيمة السوقية بدرجة أكبر من معلومات المستوى الأول والثانى.	٣,٦٦	

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥)

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

١- أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على وجود اختلاف معنوى فى الأهمية النسبية من وجهة نظر مفردات العينة حول أسباب ملاءمة معلومات المستوى الأول والثانى من مستويات قياس القيمة العادلة بدرجة أكبر من المستوى الثالث.

٢- أن أعلى متوسط للرتب يتمثل فى السبب المتعلق بأن قياس القيمة العادلة طبقًا للمستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمى يزيد من احتمالية الأخطاء المحاسبية من المستوى الأول والثانى.

٣- أن أقل متوسط للرتب يتمثل فى السبب المتعلق بأن معلومات المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمى تعتمد على افتراضات وأساليب تقييم بديلة عن القيمة السوقية بدرجة أكبر من معلومات المستوى الأول والثانى.

وبناءً على نتائج التحليل السابق فقد **ثبت صحة الفرض الأول والذى مؤداه "تعتبر معلومات المستوى الأول والثانى من مستويات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة أكثر ملاءمة من معلومات المستوى الثالث".**

٥/١٠/٢ التحليل الإحصائى للفرض الثانى وهو "قواعد حوكمة الشركات ذات تأثير معنوى أكبر على تحسين ملاءمة معلومات المستوى الثالث مقارنة بمعلومات المستوى الأول والثانى":

أولاً: التحليل الوصفى لتأثير قواعد حوكمة الشركات على ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة:

توصيف آراء العينة حول تأثير قواعد حوكمة الشركات على ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابى لكل طبقة، والوسط الحسابى الإجمالى، والانحراف المعيارى الإجمالى، واختبار "ت").

جدول رقم (١٠) توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية حول تأثير قواعد حوكمة الشركات على ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة

البيـــــان	الوسط الحسابى لطبقات العينة				الوسط الحسابى الإجمالى	الانحراف المعيارى الإجمالى	T.Test
	مستخدمو التقارير المالية المنشورة	مراقبو الحسابات	أعضاء هيئة التدريس	المديرون الماليون والمحاسبون			
١- انعكاس قواعد حوكمة الشركات على تحسين شفافية معلومات المستوى الثالث أكبر من انعكاسها على معلومات المستوى الأول والثانى.	٤,٥٥	٤,٦٧	٤,٦٢	٤,٥٠	٤,٥٩	٠,٨٩٣	٠,٠٠٠ **
٢- تأثير قواعد حوكمة الشركات على زيادة الموثوقية فى مدخلات المستوى الثالث أكبر من تأثيرها على مدخلات المستوى الأول والثانى.	٤,٦٤	٤,٧٣	٤,٥٤	٤,٥٤	٤,٦١	٠,٩٥٥	٠,٠٠٠ **
٣- تأثير قواعد حوكمة الشركات على زيادة درجة اعتماد المستثمرين فى اتخاذ قراراتهم على معلومات المستوى الثالث أكبر من تأثيرها على معلومات المستوى الأول والثانى.	٤,٥٥	٤,٦٣	٤,٤١	٤,٥٤	٤,٥٢	٠,٩٥٥	٠,٠٠٠ **
٤- انعكاس قواعد حوكمة الشركات على الحد من عدم تماثل معلومات المستوى الثالث أكبر من انعكاسها على المستوى الأول والثانى.	٤,٣٦	٤,٨٧	٤,٥١	٤,٥٤	٤,٥٨	٠,٩٣٣	٠,٠٠٠ **
٥- انعكاس قواعد حوكمة الشركات على تخفيض احتمالية الأخطاء المحاسبية فى قياس القيمة العادلة للمستوى الثالث أكبر من انعكاسها على المستوى الأول والثانى.	٤,٦٤	٤,٦٠	٤,٤٦	٤,٧١	٤,٥٧	٠,٨٩٤	٠,٠٠٠ **
٦- تأثير قواعد حوكمة الشركات على الحد من ممارسات إدارة الأرباح الناتجة عن قياس القيمة العادلة طبقًا للمستوى الثالث أكبر من تأثيرها على المستوى الأول والثانى.	٤,٤٥	٤,٤٧	٤,٣٥	٤,٤٦	٤,٤٢	١,٠٩٢	٠,٠٠٠ **
الوسط العام					٣,٩٠	٠,٨١٧	٠,٠٠٠ **

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥)

ويتضح من الجدول السابق أن اتجاهات مفردات العينة تظهر اتجاهًا عامًا نحو الموافقة على أن قواعد حوكمة الشركات ذات تأثير معنوى أكبر على تحسين ملاءمة معلومات المستوى الثالث مقارنة بمعلومات المستوى الأول والثانى. وذلك بوسط حسابى عام ٣,٩٠ وانحراف معيارى عام ٠,٨١٧، ويشير اختبار "ت" إلى أن النتائج أقل من مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يدل على أن كل

الفروق معنوية. وأن قواعد حوكمة الشركات لها تأثير هام على تحسين ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة وبصفة خاصة المستوى الثالث.

ثانياً: تحليل التباين فى استجابات أطراف العينة:

تم استخدام تحليل التباين لاختبار معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أطراف العينة حول تأثير قواعد حوكمة الشركات على ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة. ولقد تم تحليل التباين والحصول على القيم المحسوبة لاختبار "F" ومستوى المعنوية، كما يتضح من الجدول التالى:

جدول رقم (١١) تحليل التباين في استجابات أطراف العينة حول تأثير قواعد حوكمة الشركات على ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة

البيـــــان	متوسط الرتب	مستوى المعنوية
١- انعكاس قواعد حوكمة الشركات على تحسين شفافية معلومات المستوى الثالث أكبر من انعكاسها على معلومات المستوى الأول والثانى.	٠,١٨٤	٠,٩٠٧
٢- تأثير قواعد حوكمة الشركات على زيادة الموثوقية فى مدخلات المستوى الثالث أكبر من تأثيرها على مدخلات المستوى الأول والثانى.	٠,٣٠٧	٠,٨٢٠
٣- تأثير قواعد حوكمة الشركات على زيادة درجة اعتماد المستثمرين فى اتخاذ قراراتهم على معلومات المستوى الثالث أكبر من تأثيرها على معلومات المستوى الأول والثانى.	٠,٣٢١	٠,٨١٠
٤- انعكاس قواعد حوكمة الشركات على الحد من عدم تماثل معلومات المستوى الثالث أكبر من انعكاسها على المستوى الأول والثانى.	١,٤٣١	٠,٢٣٨
٥- انعكاس قواعد حوكمة الشركات على تخفيض احتمالية الأخطاء المحاسبية فى قياس القيمة العادلة للمستوى الثالث أكبر من انعكاسها على المستوى الأول والثانى.	٠,٤١٦	٠,٧٤٢
٦- تأثير قواعد حوكمة الشركات على الحد من ممارسات إدارة الأرباح الناتجة عن قياس القيمة العادلة طبقًا للمستوى الثالث أكبر من تأثيرها على المستوى الأول والثانى.	٠,٠٨١	٠,٩٧٠

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥)

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق معنوية بين استجابات أطراف العينة حيث أن مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥)، وهذا يدل على وجود اتفاق بين طبقات العينة على أن قواعد حوكمة الشركات ذات تأثير معنوى أكبر على تحسين ملاءمة معلومات المستوى الثالث مقارنة بالمستوى الأول والثانى.

ثالثاً: اختبار فريدمان:

يتم قياس وترتيب الأهمية النسبية للعبارات طبقًا لهذا الاختبار، أى معرفة السبب الأكثر أهمية من وجهة نظر مفردات العينة بشأن وجود تأثير لقواعد حوكمة الشركات ذات دلالة معنوية أكبر على تحسين ملاءمة معلومات المستوى الثالث مقارنة بمعلومات المستوى الأول والثانى، وذلك من خلال متوسط الرتب حيث يأخذ السبب الأكثر أهمية من وجهة نظر مفردات العينة أعلى متوسط للرتب. .

جدول رقم (١٢) ترتيب الأهمية النسبية حول أسباب وجود تأثير لقواعد حوكمة الشركات ذات دلالة معنوية أكبر على تحسين ملاءمة معلومات المستوى الثالث مقارنة بمعلومات المستوى الأول والثانى

البيـــــان	متوسط الرتب	مستوى المعنوية
١- تأثير قواعد حوكمة الشركات على زيادة الموثوقية فى مدخلات المستوى الثالث تكون أكبر من تأثيرها على مدخلات المستوى الأول والثانى.	٣,٦٨	٠,٠٠٠ **
٢- انعكاس قواعد حوكمة الشركات على تحسين شفافية معلومات المستوى الثالث أكبر من انعكاسها على معلومات المستوى الأول والثانى.	٣,٦١	
٣- انعكاس قواعد حوكمة الشركات على تخفيض احتمالية الأخطاء المحاسبية فى قياس القيمة العادلة للمستوى الثالث أكبر من انعكاسها على المستوى الأول والثانى.	٣,٥٩	
٤- انعكاس قواعد حوكمة الشركات على الحد من عدم تماثل معلومات المستوى الثالث أكبر من انعكاسها على المستوى الأول والثانى.	٣,٥٦	
٥- تأثير قواعد حوكمة الشركات على زيادة درجة اعتماد المستثمرين فى اتخاذ قراراتهم على معلومات المستوى الثالث أكبر من تأثيرها على المستوى الأول والثانى.	٣,٤١	
٦- تأثير قواعد حوكمة الشركات على الحد من ممارسات إدارة الأرباح الناتجة عن قياس القيمة العادلة طبقًا للمستوى الثالث أكبر من تأثيرها على المستوى الأول والثانى.	٣,١٥	

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥)

يتضح من الجدول السابق:

١- أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على وجود اختلاف معنوى فى الأهمية النسبية من وجهة نظر مفردات العينة حول أسباب وجود تأثير لقواعد حوكمة الشركات ذات دلالة معنوية أكبر على تحسين ملاءمة معلومات المستوى الثالث مقارنة بمعلومات المستوى الأول والثانى.

٢- أن أعلى متوسط للرتب يتمثل فى السبب المتعلق بأن تأثير قواعد حوكمة الشركات على زيادة الموثوقية فى مدخلات المستوى الثالث تكون أكبر من تأثيرها على مدخلات المستوى الأول والثانى.

٣- أن أقل متوسط للرتب يتمثل فى السبب المتعلق بأن تأثير قواعد حوكمة الشركات على الحد من ممارسات إدارة الأرباح الناتجة عن قياس القيمة العادلة طبقًا للمستوى الثالث أكبر من تأثيرها على المستوى الأول والثانى.

وبناءً على نتائج التحليل السابق فقد **ثبت صحة الفرض الثانى والذى مؤداه "قواعد حوكمة ذات تأثير معنوى أكبر على تحسين ملاءمة معلومات المستوى الثالث مقارنة بمعلومات المستوى الأول والثانى".**

٣/١٠/٥ التحليل الإحصائى للفرض الثالث وهو "يوجد اختلاف جوهرى فى تأثير قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل على درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة".

أولاً: التحليل الوصفى لمدى أهمية قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل على درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة:

توصيف آراء العينة حول أهمية قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل على ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابى لكل طبقة، والوسط الحسابى الإجمالى، والانحراف المعيارى الإجمالى، واختبار "ت").

جدول رقم (١٣) توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية حول أهمية قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل على ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة

البيـــــان	الوسط الحسابى لطبقات العينة				الوسط الحسابى الإجمالى	الانحراف المعيارى الإجمالى	T.Test
	مستخدمو التقارير المالية المنشورة	مراقبو الحسابات	أعضاء هيئة التدريس	المديرون الماليون والمحاسبون			
استقلالية مجلس الإدارة.	٤,٥٩	٤,٥٣	٤,٦٥	٤,٤٦	٤,٥٧	٠,٨٧٥	٠,٠٠٠ **
فعالية نظام الرقابة الداخلية.	٤,٥٥	٤,٥٣	٤,٤٩	٤,٣٨	٤,٤٦	٠,٩٧٤	٠,٠٠٠ **
كفاءة مراقب الحسابات.	٤,٧٧	٤,٩٠	٤,٧٦	٤,٢٩	٤,٧٠	٠,٨٠١	٠,٠٠٠ **
الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة.	٤,٥٥	٤,٥٠	٤,٥١	٤,٤٢	٤,٥٠	٠,٩٠٨	٠,٠٠٠ **
اجتماعات لجنة المراجعة الدورية	٤,٥٠	٤,٦٣	٤,٥٤	٤,٤٦	٤,٥٤	٠,٩٢٦	٠,٠٠٠ **
الوسط العام					٤,٥٥	٠,٨٩٧	٠,٠٠٠ **

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥)

يتضح من الجدول السابق أن اتجاهات مفردات العينة تظهر اتجاهًا عامًا نحو أهمية قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل على درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة، وذلك بوسط حسابى عام ٤,٥٥ وانحراف معيارى عام ٠,٨٩٧ ويشير اختبار "ت" إلى أن النتائج أقل من مستوى معنوية (٠,٠٥) بمعنى أن كل الفروق معنوية، وجميع قواعد حوكمة الشركات ذات تأثير هام.

ثانياً: تحليل الارتباط (مصفوفة الارتباط Correlation Matrix) ومعامل التحديد:

يقوم الباحثان بإجراء هذا التحليل لقياس تأثير المتغيرات المستقلة (استقلالية مجلس الإدارة – فعالية نظام الرقابة الداخلية – كفاءة مراقب الحسابات – الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة – اجتماعات لجنة المراجعة الدورية) على المتغير التابع (درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة).

جدول رقم (١٤) علاقة الارتباط بين قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل ودرجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة

درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة / قواعد حوكمة الشركات	الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	اختبار ANOVA	الأكثر تأثيرًا
استقلالية مجلس الإدارة.	٠,٨٣	٠,٦٩	٠,٠٠٠	الرابع
فعالية نظام الرقابة الداخلية.	٠,٨٩	٠,٧٩	٠,٠٠٠	الثانى
كفاءة مراقب الحسابات.	٠,٩٠	٠,٨١	٠,٠٠٠	الأول
الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة.	٠,٨٤	٠,٧٠	٠,٠٠٠	الثالث
اجتماعات لجنة المراجعة الدورية	٠,٨٠	٠,٦٤	٠,٠٠٠	الخامس
الارتباط الإجمالى للانحدار المتعدد	٠,٩٣٥	٠,٨٧٥	٠,٠٠٠ **	

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥)

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل ودرجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) وتشير قيم معامل التحديد (R^2) إلى أن هناك تأثير قوى لقواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل على درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة، وتمثل كفاءة مراقب الحسابات أكثر القواعد تأثيرًا يليها فعالية نظام المراقبة الداخلية، وأخيرًا اجتماعات لجنة المراجعة الدورية.

ثالثاً: نماذج الانحدار البسيط للعلاقة بين قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل ودرجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة:

يوضح الجدول التالى خمسة نماذج للعلاقة بين قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل (كمتغيرات مستقلة) ودرجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة (كمتغير تابع).

جدول رقم (١٥) يوضح نماذج الانحدار البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

النموذج Model		معامل الانحدار	اختبار "ت"	مستوى المعنوية
النموذج الأول	الثابت	١,١٢٥	٥,٣٥٩	٠,٠٠٠٢
	استقلالية مجلس الإدارة	٠,٧٨٧	١٦,٢٠٧	
النموذج الثانى	الثابت	١,١٤١	٨,٥٨٤	٠,٠٠٠٤
	فعالية نظام الرقابة الداخلية	٠,٨٣٠	٢٠,٦٧٠	
النموذج الثالث	الثابت	١,٧٦٤	٣,٠٦٤	٠,٠٠٣
	كفاءة مراقب الحسابات	٠,٨٦٧	١٥,٧٨٢	٠,٠٠١
النموذج الرابع	الثابت	١,١٣١	٦,٥٥٣	٠,٠٠٠٢
	الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة	٠,٨٠٦	١٤,٠٤٠	٠,٠٠٠٤
النموذج الخامس	الثابت	١,١٢١	٦,٩٥١	٠,٠٠٠١
	اجتماعات لجنة المراجعة الدورية	٠,٧٠٧	٢١,٨٥٧	٠,٠٠٠٢

** دال عند مستوى معنوية (٠,٠٥)

ويتضح للباحث من الجدول السابق أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على وجود تأثير معنوى لقواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل على درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة، ويمكن للباحث صياغة نماذج العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال معادلة الانحدار البسيط كما يلى:

١- **النموذج الأول:** درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة
= ١,١٢٥ + ٠,٧٨٧ استقلالية مجلس الإدارة.

٢- **النموذج الثانى:** درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة
= ١,١٤١ + ٠,٨٣٠ فعالية نظام الرقابة الداخلية.

٣- **النموذج الثالث:** درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة
= ١,٧٦٤ + ٠,٨٦٧ كفاءة مراقب الحسابات.

٤- **النموذج الرابع:** درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة
= ١,١٣١ + ٠,٨٠٦ الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة.

٥- **النموذج الخامس:** درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة
= ١,١٢١ + ٠,٧٠٧ اجتماعات لجنة المراجعة الدورية.

ويتضح من نماذج الانحدار البسيط أن أكثر قواعد حوكمة الشركات تأثيرًا على درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة هو كفاءة مراقب الحسابات يليها فعالية نظام الرقابة الداخلية، ويتفق ذلك مع نتائج تحليل الارتباط ومعامل التحديد السابقة.

رابعاً: نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل ودرجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة:

يوضح الجدول التالى نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل (كمتغيرات مستقلة) على درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة (كمتغير تابع):

جدول رقم (١٦) يوضح نموذج الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

النموذج Model	معامل الانحدار	اختبار "ت"	مستوى المعنوية
الثابت	٠,٨٨٨	٥,٢٣٨	٠,٠٠٠
استقلالية مجلس الإدارة	٠,٢٥٥	٤,٨٠٥	٠,٠٠٢
فعالية نظام الرقابة الداخلية	٠,٤١٧	٥,١٤٨	٠,٠٠٠
كفاءة مراقب الحسابات	٠,٤٩٦	٤,٥٩٦	٠,٠٠٠
الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة	٠,٢٧٨	٣,٠٠٨	٠,٠٠٣
اجتماعات لجنة المراجعة الدورية	٠,٢٢١	٤,٦٩٦	٠,٠٠٠

ويمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال المعادلة التالية:

درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة = ٠,٨٨٨ + ٠,٢٥٥ استقلالية مجلس الإدارة + ٠,٤١٧ فعالية نظام الرقابة الداخلية + ٠,٤٩٦ كفاءة مراقب الحسابات + ٠,٢٧٨ الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة + ٠,٢٢١ اجتماعات لجنة المراجعة الدورية.

ويتفق نموذج الانحدار المتعدد مع الترتيب السابق لقواعد حوكمة الشركات فى تأثيرها بشكل مستقل على درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة – جدول رقم (١٤) – وهذا من خلال قوة معاملات نموذج الانحدار المتعدد حيث يمثل معامل الانحدار لكفاءة مراقب الحسابات أكبر معاملات النموذج والذى بلغت قيمته ٠,٤٩٦، ويلى ذلك معامل الانحدار لفعالية نظام الرقابة الداخلية والذى بلغت قيمته ٠,٤١٧.

وبناءً على نتائج التحليل السابق فقد **ثبت صحة الفرض الثالث والذى مؤداه "يوجد اختلاف جوهرى فى تأثير قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل على درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة".**

القسم السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات المستقبلية للبحث

٦/١ الخلاصة:

استهدف البحث دراسة مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة وفق (IFRS 13)؛ وأثر قواعد حوكمة الشركات على تحسين ملاءمة هذه المعلومات، حيث أن التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة يساعد على زيادة الاتساق والقابلية للمقارنة فى قياسات القيمة العادلة والإفصاحات المرتبطة، ومن ثَمَّ يفى باحتياجات مستخدمى التقارير المالية، وقد قام الباحثان بتقديم إطار نظرى يتمثل فى الدراسات والبحوث السابقة التى تناولت المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة، ودراسة تحليلية لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣)، وبعض المقاييس التى يتم استخدامها فى التعبير عن قواعد حوكمة الشركات، كما انتهى الباحثان بدراسة ميدانية لاختبار مدى ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة، وكذلك العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات وملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة من خلال استطلاع رأى عينة من المديرين الماليين والمحاسبين، ومراقبى الحسابات، وأعضاء هيئة التدريس، ومستخدمى التقارير المالية المنشورة.

٦/٢ النتائج:

فى إطار هدف ومنهج البحث توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلى:

٦/٢/١ نتائج الدراسة النظرية:

١- القيمة العادلة وفق (IFRS 13) تتمثل فى السعر الذى يتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى يتم دفعه لنقل (تحويل) التزام فى عملية منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس"، وقد ركز هذا التعريف على:

- أن القيمة العادلة تمثل سعر الخروج وليس سعر الدخول.
- قياس القيمة العادلة يركز على عملية بيع الأصل أو نقل (تسوية) الالتزام وليس عملية لتعويض المخاطر المرتبطة بالأصل أو الالتزام.
- القيمة العادلة هى قياس قائم على آليات السوق وليس قياس خاص بالوحدة.
- عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام هى عملية افتراضية فى تاريخ القياس ومن المفترض أن تكون منظمة.

٢- المفاهيم المتعلقة بأفضل وأحسن استخدام وفرضية التقييم تكون ملاءمة عند قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية، وتكون غير ملاءمة عند قياس القيمة العادلة للأصول المالية أو القيمة العادلة للالتزامات، بالإضافة إلى عدم تطبيق تلك المفاهيم على أدوات حقوق الملكية، وذلك للتشابه بينها وبين الأدوات المالية.

٣- هناك ثلاثة أساليب لتقييم القيمة العادلة وفق (IFRS 13) والتى تتمثل فى مدخل السوق، ومدخل التكلفة، ومدخل الدخل، ولم يحدد المعيار أسلوب تقييم معين وإنما ترك حرية اختيار الأسلوب للشركات بشرط أن يكون ملائماً للظروف، وأن يتوفر له معلومات كافية لقياس

القيمة العادلة، وقد أعطى (IFRS 13) الأولوية لمدخلات أساليب التقييم وليس لأساليب التقييم.

٤- التسلسل الهرمى للقيمة العادلة وفق (IFRS 13) يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة إلى ثلاثة مستويات وهى:

(أ) مدخلات المستوى الأول وتتمثل فى الأسعار المعلنة (غير المعدلة) فى السوق النشط لأصول أو التزامات مطابقة.

(ب) مدخلات المستوى الثانى وتتمثل فى المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والمدرجة ضمن المستوى الأول والتى تكون مرئية للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر او غير مباشر.

(ج) مدخلات المستوى الثالث وتتمثل فى المدخلات غير المرئية للأصل أو الالتزام.

٥- مدخلات المستوى الثانى تتشابه مع مدخلات المستوى الأول من حيث اعتمادها على بيانات السوق إلا أنها أقل موثوقية من مدخلات المستوى الأول لعدم توافر أسعار معلنة لبند مطابق في سوق نشط، كما أنه يتم إجراء تسويات على سعر السوق المشتق وتتنوع هذه التسويات بناء على عناصر خاصة بالأصل أو الالتزام.

٦- صعوبة التحقق من تقديرات القيمة العادلة فيما عدا المستوى الأول، حيث يوفر أفضل تقييم للقيمة العادلة لاعتماده على مدخلات مرئية وقابلة للمشاهدة مباشرةً، لذلك يمكن التحقق منها من قبل المراجع ومستخدمى التقارير المالية المنشورة، ومن ثَمَّ تعتبر أكثر عدالة وشفافية، ولهذا فإن الاعتماد على أى مستوى بخلاف المستوى الأول يعطى للإدارة فرصة للتحيز فى قياس القيمة العادلة بهدف التلاعب فى الأرباح أو التلاعب فى حقوق الملكية، وذلك بهدف تحقيق منافع شخصية للإدارة حيث أن هذه التقديرات يصعب التحقق منها ومراجعتها.

٧- انخفاض ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين والمعدين إلى أدنى درجة فى المستوى الأول، حيث يتم الاعتماد على الأسعار المعلنة، بينما مدخلات المستوى الثالث تؤدى إلى أعلى درجة من عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين والمعدين، ولهذا يجب على الشركات القيام بعمل إفصاح إضافى عن المدخلات وأساليب التقييم المستخدمة فى قياس القيمة العادلة وبصفة خاصة المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمى.

٨- اهتمام المعيار بمتطلبات الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة يساعد مستخدمى التقارير المالية المنشورة فى فهم أفضل لقياسات القيمة العادلة المطبقة. بالإضافة إلى أنه يساعد على تحسين الاتساق فى تطبيق قياس القيمة العادلة، إلا أنه يجب التوازن بين التكلفة والعائد لمتطلبات الإفصاح سواء من وجهة نظر المعدين أو المستخدمين.

٦/٢/٢ نتائج الدراسة الميدانية:

١- هناك اتفاق بين طبقات العينة (مستخدمو التقارير المالية المنشورة – مراقبو الحسابات – أعضاء هيئة التدريس – المديرون الماليون والمحاسبون) بشأن ملاءمة معلومات المستوى الأول والثاني من مستويات قياس القيمة العادلة بدرجة أكبر من معلومات المستوى الثالث حيث أن مستوى المعنوية أكبر من ٠,٠٥ مما يعنى عدم وجود فروق معنوية بين استجابات أطراف العينة.

٢- وجود اختلاف معنوى فى الأهمية النسبية من وجهة نظر مفردات العينة حول أسباب ملاءمة معلومات المستوى الأول والثاني من مستويات قياس القيمة العادلة بدرجة أكبر من المستوى الثالث، ويتمثل السبب الأكثر الأهمية فى أن قياس القيمة العادلة طبقًا للمستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمى يزيد من احتمالية الأخطاء المحاسبية عن المستوى الأول والثانى.

٣- هناك اتفاق بين طبقات العينة – حيث أن مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥) مما يعني عدم وجود فروق معنوية بين استجابات أطراف العينة – على أن قواعد حوكمة الشركات ذات تأثير معنوى أكبر على تحسين ملاءمة معلومات المستوى الثالث مقارنة بالمستوى الأول والثانى.

٤- وجود اختلاف معنوى فى الأهمية النسبية من وجهة نظر مفردات العينة حول أسباب وجود تأثير لقواعد حوكمة الشركات ذات دلالة معنوية أكبر على تحسين ملاءمة معلومات المستوى الثالث مقارنة بمعلومات المستوى الأول والثاني ويتمثل السبب الأكثر الأهمية فى أن تأثير قواعد حوكمة الشركات على زيادة الموثوقية في مدخلات المستوى الثالث تكون أكبر من تأثيرها على مدخلات المستوى الأول والثانى.

٥- وجود علاقة ارتباط قوية بين قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل ودرجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥). وتشير قيم معامل التحديد إلى أن هناك تأثير قوى لقواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل على درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة، وتمثل كفاءة مراقب الحسابات أكثر القواعد تأثيرًا، يليها فعالية نظام الرقابة الداخلية، وأخيرًا اجتماعات لجنة المراجعة الدورية.

٦/٣ التوصيات:

١- قيام الهيئات والمنظمات المهنية المسئولة عن إصدار معايير المحاسبة بإصدار معيار محاسبي مصري بعنوان "قياس القيمة العادلة" يسير على خُطى معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الواقع المصرى وثقافته وألا يتم الاكتفاء بترجمة المعيار.

٢- قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المرتبطة بقياس القيمة العادلة وفق (IFRS 13)، وقواعد حوكمة الشركات الصادرة في فبراير ٢٠١١، حيث يؤدى

ذلك إلى زيادة درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة لمستخدمى التقارير المالية المنشورة.

٣- يجب على الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر أن تصدر الإرشادات التى تساعد مراجع الحسابات من التحقق من مدى سلامة تقديرات القيمة العادلة وبصفة خاصة فى حالة عدم وجود سوق نشط للبند محل القياس.

٤- العمل على زيادة وعى معدى ومستخدمى التقارير المالية المنشورة في الشركات بمعيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) وأهميته في إعطاء صورة حقيقية عن أداء الشركة، وذلك من خلال ورش العمل، والدورات التدريبية، والندوات العلمية.

٥- يجب تطوير تقرير مراقب الحسابات بحيث يشمل على فقرة توضح مدى التزام الشركة بالإفصاح عن مدخلات وأساليب التقييم التي تم الاعتماد عليها فى قياس القيمة العادلة.

٦- الاهتمام بتدريس معايير التقارير المالية الدولية وبصفة خاصة المعيار رقم (١٣) بشكل موجز ضمن مناهج المحاسبة فى الجامعات المصرية، وذلك لإرساء مفهوم القيمة العادلة، وأساليب التقييم، والإفصاحات المرتبطة.

٤/٦ التوجهات البحثية المستقبلية:

فى ضوء النتائج التى توصل إليها البحث، يرى الباحثان أن هناك مجالات عديدة تعتبر أساسًا لأبحاث مستقبلية، والتى تتمثل فيما يلى:

١- دراسة مقارنة للقياس والإفصاح المحاسبى عن القيمة العادلة في ضوء معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية والمصرية.

٢- أثر معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة وفق (IFRS 13) على اتجاهات أسعار أسهم الشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية.

٣- دور مراقب الحسابات فى مراجعة قياسات القيمة العادلة وفق (IFRS 13) بمنشآت الأعمال المصرية.

٤- أثر الإفصاح الإلكترونى عن معلومات مستويات قياس القيمة العادلة وفق (IFRS 13) على تحسين درجة شفافية القوائم المالية في ضوء حوكمة أمن المعلومات.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- د/ أيمن أحمد شيتوي، (٢٠١٢)، "دراسة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة ونقص سيولة السوق وعدوى الأزمات المالية: بالتطبيق على القطاع المصرفي السعودى"، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير، ص ص٢٩- ٦٤.
- د/ رضا إبراهيم صالح، (٢٠٠٩)، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية"، **مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (٢)، المجلد رقم (٤٦)، يوليو، ص ص ٣٩- ٩٨.
- د/ عز الدين فكري التهامي، (٢٠٠٩)، "المحاسبة عن القيمة العادلة فى إطار المعايير المحاسبية وانعكاساتها فى الأزمة المالية العالمية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، ص ص١٠٧- ١٣٣.
- د/ عماد سعيد الزمر، (٢٠١١)، "تأثير جودة آليات حوكمة الشركات فى مستويات التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية"، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الأول، السنة الأولى، ص ص١٤٩- ١٨٥.
- د/ مدثر طه أبو الخير، (٢٠٠٩)، "التقرير المحاسبى عن القيمة العادلة للأصول غير المالية – دراسة ميدانية للشركات العقارية المقيدة فى أسواق المال العربية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص ص ١٩٨- ٢٦١.
- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، جمهورية مصر العربية، ٢٠١١، **مركز المديرين**، وزارة الاستثمار، فبراير، ص ص١- ٢٥.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Alkdai, H., & Hanefah, M., (2012), "Audit Committee and Earning Management in Malaysian Shariah-Compliant Companies", **Business and Management Review**. Vol. 2 (2), April, pp. 52- 61.
- Bhat, G., (2008), "Impact of Disclosure and Corporate Governance on the Relevance of Fair Value Gains and losses in the Commercial Banking Industry", **A Thesis of Ph. D**, University of Toronto, Canada, pp. 1- 103.
- Bouchez, L., et al., (2007), "Principles of Corporate Governance: The OECD Perspective", **European Company Law**, Vol. 4, Issue 3, June, pp. 109- 115.
- Chea, A., (2011), "Fair Value Accounting: Its Impacts on financial reporting and How it can be Enhanced to Provide More Clarity and Reliability of Information for Users of Financial Statements", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 2, No. 20; November, pp. 12- 19.
- Chen, X., et al., (2011), "Does Increased Board Independence Reduce Earning Management? Evidence from Recent Regulator Reforms", Available at: **http://ink.library.smu.edu.sg/soa_research/866**, pp. 1- 55.

- Chen, X., et al., (2011), "Internal Control in Family Firms: Characteristics and Consequences, Available at: **www.fisher.osu.edu**. pp. 1- 45.
- Dalei, p., et al., (2012), "Corporate Governance in India: A Legal Analysis", **International Conference on Humanities, Economics and Geography** (ICHEG 2012), March 17-18, Bangkok, pp. 196- 198.
- Ernst & Young, (2011), "**Fair Value Measurement Guidance Converges**", Issue 2, May, pp. 1- 4.
- Ernst & Young, (2012), **"IFRS 13, Fair Value Measurement, Important Facts about the New Requirement"**, The Global Ernst & Young Organization**,** EYGM Limited, November, pp. 1- 195.
- Feng, M., et al., (2009), "Internal Control and Management guidance", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 48, Issue 2-3, December, pp. 190- 209.
- Financial Accounting Standards Board, (FASB), (2006), "Fair Value Measurements", SFAS, No. 157, Available at, **www.Fasb.org**, pp. 1- 85.
- Financial Accounting Standards Board, (FASB), (2011), Accounting Standards Update, No. 2011-04, **"Fair Value Measurement (Topic 820), Amendments to Achieve common Fair Value Measurement and Disclosure Requirements in U.S GAAP and IFRSs"**, Available at: **http://www.fasb.org**, pp. 1- 325.
- Hope, O., et. al., (2006), "Empirical Evidence on Jurisdictions that Adopt IFRS", **Journal of International Accounting Research**, Fall, Vol. 5, No. 2, pp. 1- 20.
- Huang, H., & Thiruradi, S., (2010), "Audit Committee Characteristics and Corporate Fraud", **International Journal of Public Information Systems**, Vol. 6, No. 1, pp. 71- 82.
- Inaam, Z., et al., (2012), "Audit Quality and Earnings Management in the Tunisian Context", **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol. 2, No. 2, pp. 17- 33.
- International Accounting Standards Board, (IASB), (2011), "Fair Value Measurement", IFRS, No. 13, Available at: **http://www. Ias.com/en/standards/standard53**.
- Jaggi, B., et al., (2009), "Family Control, Board Independence and Earnings Management: Evidence Based on Hong Kong Firm's, **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 28, Issue 4, (July-August), pp. 281-300.
- KPMG, (2012), "**Financial Reporting Update: Financial Sector**", June, pp. 1-113.
- KPMG, (2011), "**First Impressions: Fair Value Measurement**", June, pp. 1-149.
- Laghi, E., et al., (2012), "Fair Value Hierarchy in Financial Instrument Disclosure. Is There Transparency for Investors? Evidence from the Banking Industry", **Journal of Governance and Regulation**, Vol. 1, Issue 4, pp. 23-38.

- Lantto, A., (2007), "Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in A Code-Law Country?", Available at: **www.ssrn.com**, pp. 1-37.
- Lin, J., & Hwang, M., (2010), "Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management: A Mete-Analysis", **International Journal of Auditing**, 14. pp. 57- 77.
- Lin, p., et al., (2009), "Can an Effective Audit Committee Help to Mitigate Earnings Management in Chinese Firms Listed in Hong Kong?", **International conference in Asian Finance Association**, Brisbane, Queensland, 30 June – 3 July, pp. 1- 43.
- Linck, J., et al., (2008), "The Determinants of Board Structure", **Journal of Financial Economics**, 87, pp. 308- 328.
- Mihular, M., (2012), "**IFRS 13- Fair Value Measurement"**, the Institute of Chartered Accountants of Srilank, March, pp. 1- 22.
- Nerantzidis, M., (2012), "The Puzzle of Corporate Governance Definition(s): A Content Analysis", Available at: **http://ssrn.com**, pp. 1- 12.
- Organization for Economic Co-operation and Development (2004), OECD Principles of Corporate Governance", Available at, **www.oecd.org,** pp. 1:66.
- Palea, V., & Maino, R., (2012), **"Fair Value Measurement for Private Equities: a Plus or a Minus for Stakeholders?"**, Working Paper, Center for Applied Research in Finance, No. 01/2012. Milan, April, pp. 1- 20.
- Palea, V., & Maino, R., (2012), **"Fair Value Measurement under IFRS 13: A Faithful Representation of Real-World Economic Phenomena?**, Working Paper, No. 10/2012, pp. 1- 31.
- Penman, S., (2007), "Financial Reporting Quality: Is Fair Value a Plus or a Minus?", **Accounting & Business Research**, Supplement 1, December, pp. 33-44.
- Peter, H. & Kutasovic, p., (2010), "Did FASB 157 Cause the Financial Crisis", **Global Journal Business Research**, Vol. 4, No. 3. pp. 119-125.
- Raque, F., (2013), **"IFRS 13- Fair Value Measurement"**, JW Marriot Ballroom, Jakarta, March, Available at: http://tempdata.iaiglobal.or.id/downlot.php?fille=ifrs_13.pdf, pp. 1-30.
- Rusmin, R., (2010), "Auditor Quality and Earning Management: Singaporean Evidence, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 25, Issue 7, pp. 618-638.
- Shi, W., & Wang, R., (2011), "The Impact of Internal Control Weaknesses over Financial Reporting on External Financing, Available at: **www.business.uts.edu.au**. pp. 1-53.
- Song, C., et al., (2010), "Value Relevance of FAS No. 157 Fair Value Hierarchy Information and the Impact of Corporate Governance Mechanisms", **The Accounting Review**, July, Vol. 85, No. 4, pp. 1375-1410.
- Spector, S., (2011), **"International Financial Reporting Standard (IFRS 13), Fair Value Measurement (Part 1), Professional Development Network (pd net)**, **CGA-Canada**, pp. 1-8.

٨- ملحق البحث: قائمة الاستقصاء

السيد الأستاذ/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحثان بإعداد بحث بعنوان "**تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) في ضوء قواعد حوكمة الشركات**" وذلك بهدف:

١- تحديد مفهوم واضح ومحدد للقيمة العادلة، والتعرف على كيفية قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات وأدوات حقوق ملكية المنشأة وفق IFRS13.

٢- التعرف على التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح وفق IFRS13.

٣- التحقق من مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة من خلال استطلاع رأي عينة البحث.

٤- التحقق من أثر قواعد حوكمة الشركات على تحسين درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة من خلال استطلاع رأي العينة.

ولاشك أن سيادتكم تقدروا الفائدة التي تعود على البحث بإهتمامكم، والإجابة على هذا الاستقصاء، حيث تمثل إجابتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث علماً بأن جميع البيانات سوف تحظى بالسرية التامة ولن يتم استخدامها إلا في أغراض البحث فقط.

ويشكر الباحثان تعاونكم الصادق، راجيا أن يجزيكم الله خير الجزاء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير على حسن اهتمامكم وعنايتكم ودقتكم في التعبير عن آرائكم

د/ علي محمود مصطفى خليل
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنها

د/ منى مغربي محمد إبراهيم
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنها

أولاً: بيانات عامة عن عينة الاستقصاء:

الرجاء وضع علامة (√) أمام الاختيار المناسب:

١) الوظيفة:

- ☐ مستخدمو التقارير المالية المنشورة
- ☐ مراقبو حسابات.
- ☐ عضو هيئة التدريس.
- ☐ مدير مالى أو محاسب.

٢) المؤهل العلمي:

- ☐ دكتوراه.
- ☐ ماجستير.
- ☐ دبلوم دراسات عليا.
- ☐ بكالوريوس.

٣) عدد سنوات الخبرة:

- ☐ أقل من خمس سنوات.
- ☐ من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات.
- ☐ من عشر سنوات إلى أقل من خمس عشرة سنة.
- ☐ خمس عشرة سنة فأكثر.

ثانياً: أسئلة الاستقصاء المتعلقة بمتغيرات البحث:

١ -تتمثل درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة في:

- شفافية المعلومات.
- موثوقية مدخلات القياس.
- تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين.
- عدم وجود أخطاء محاسبية.
- عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح.

موافق تماماً ☐ موافق ☐ محايد ☐

غير موافق ☐ غير موافق على الإطلاق ☐

٢ -هل من وجهة نظر سيادتكم هناك عناصر أخرى يمكن إضافتها إلى درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة السابقة؟

.....

.....

٣ -يرجى اختيار الإجابة المناسبة لتوضيح رأيك حول مدى ملاءمة معلومات مستويات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.

البيـــــــان	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
١ - تعتمد معلومات المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمى على افتراضات واساليب تقييم بديلة عن القيمة السوقية بدرجة أكبر من معلومات المستوى الأول والثانى.					
٢ - معلومات المستوى الأول والثانى من مستويات التسلسل الهرمى أكثر شفافية من معلومات المستوى الثالث.					
٣ - مدخلات المستوى الأول والثانى من مستويات التسلسل الهرمى أكثر موثوقية من مدخلات المستوى الثالث.					
٤ - يعتمد المستثمرون فى اتخاذ قراراتهم على معلومات المستوى الأول والثانى بدرجة أكبر من معلومات المستوى الثالث.					
٥ - تؤدى معلومات المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمى إلى زيادة درجة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين بدرجة أكبر من المستوى الأول والثانى.					
٦ - قياس القيمة العادلة طبقاً للمستوى الثالث تزيد من احتمالية الأخطاء المحاسبية عن المستوى الأول والثانى.					
٧ - يؤدى قياس القيمة العادلة طبقاً للمستوى الثالث إلى ممارسات إدارة الأرباح بدرجة كبيرة من المستوى الأول والثانى.					

٤ -يرجى اختيار الإجابة المناسبة لتوضيح رأيك بشأن وجود تأثير لقواعد حوكمة الشركات ذات دلالة معنوية أكبر على تحسين ملاءمة معلومات المستوى الثالث مقارنة بمعلومات المستوى الأول والثاني.

البيـــــــان	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
١- انعكاس قواعد حوكمة الشركات على تحسين شفافية معلومات المستوى الثالث أكبر من انعكاسها على معلومات المستوى الأول والثانى.					
٢- تأثير قواعد حوكمة الشركات على زيادة الموثوقية فى مدخلات المستوى الثالث أكبر من تأثيرها على مدخلات المستوى الأول والثانى.					
٣- تأثير قواعد حوكمة الشركات على زيادة درجة اعتماد المستثمرون فى اتخاذ قراراتهم على معلومات المستوى الثالث أكبر من تأثيرها على معلومات المستوى الأول والثانى.					
٤- انعكاس قواعد حوكمة الشركات على الحد من عدم تماثل معلومات المستوى الثالث أكبر من انعكاسها على المستوى الأول والثانى.					
٥- انعكاس قواعد حوكمة الشركات على تخفيض احتمالية الأخطاء المحاسبية فى قياس القيمة العادلة للمستوى الثالث أكبر من انعكاسها على المستوى الأول والثانى.					
٦- تأثير قواعد حوكمة الشركات على الحد من ممارسات إدارة الأرباح الناتجة عن قياس القيمة العادلة طبقاً للمستوى الثالث أكبر من تأثيرها على المستوى الأول والثانى.					

٥ -يرجى اختيار الإجابة المناسبة لتوضح رأيك حول مدى أهمية قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل في تحسين درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة.

البيـــــــان	هام جداً	هام	هام إلى حد ما	غير هام	عديم الأهمية
١- استقلالية مجلس الإدارة.					
٢- فعالية نظام الرقابة الداخلية.					
٣- كفاءة مراقب الحسابات.					
٤- الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة.					
٥- اجتماعات لجنة المراجعة الدورية					